جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري

- طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية-

من إعداد الأستاذ

- ✓ **ساعد محمد**

السنة الجامعية

2018-2017

مقدمة:

بعد استعمار دام 132 سنة رحل تاركا وراءه خرابا اقتصاديا على جميع المستويات، حصلت الجزائر على استقلالها السياسي في جويلية 1962، فكان لابد من إقامة الدولة الجزائرية مثلما نص على ذلك بيان أول نوفمبر 1954.

أما السياسة التنموية فقد كانت هدفا إستراتيجيا بعد الحصول على الاستقلال السياسي، فالثورة هدفها تأسيس دولة ذات سيادة وتحقيق العدالة الاجتماعية، أي تكافئ الفرص في التعليم للجميع، السكن، الصحة...إلخ، وقد وضع اجتماع طرابلس 1962 الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المرتكزة على السيادة الوطنية والتخطيط.

وأكد ذلك الميثاق الوطني لسنة 1976 من خلال:

- تجسيد الاستقلال الوطني من خلال إلغاء التبعية (الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، الثقافي).
- إقامة مجتمع لا استغلال فيه الإنسان لأخيه الإنسان.
- ترقية الإنسان وحريته وازدهاره.

ومن خلال ما سبق سوف نستعرض، ونشخص ونحلل وضع الاقتصاد الجزائري من خلال المحاور التالية.

المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في مراحله الأولى (في العهد العثماني، العهد الفرنسي)

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني (من 1518–1830)

كان الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية، الصناعة، والتجارة، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830 الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد، وتأخر أساليب وطرق الزراعة والصناعة التي لم تعرف كيفية تحويل المواد الزراعية إلى صناعية، وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية وعلى هذا الأساس يمكن إبراز النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

1– الزراعة:

قدرت المساحة الزراعية في الجزائر العثمانية بـ 12.5 مليون هكتار، استغلت في إنتاج المحاصيل المعيشية كالحبوب والخضر، إضافة إلى الحوامض والزيتون والتمور وعنب المائدة والتين، إلى جانب المحاصيل التجارية كالتبغ، الكتان التي كانت تشغل 94% من السكان، كما اهتم الجزائريون بتربية المواشي، حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام 08 مليون رأس، و01 مليون رأس من الأبقار.

- تميزت الزراعة بمختلف فروعها باعتمادها على الطرق التقليدية (المحراث والمنجل).
- اعتماد النشاط الزراعي على نظام الإرواء الزراعي فكان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الإروائية.
- بدا الركود يتسرب إلى الزراعة بسبب تراجع مداخيل النشاط البحري للأسطول الجزائري وهذا ما دفع بالسلطة إلى فرض ضرائب تصاعدية على السكان (الفلاحين) لتعويض ما فقدته من مداخيل، فأثر ذلك على الجانب الزراعي، بالإضافة إلى احتكار السلطات لتجارة الحبوب.
- كما تميزت الزراعة بسيادة النظام الاقطاعي، وانضمت الملكية الفلاحية إلى ثلاثة أنواع:

نوع الملكية	المساحة الإجمالية
أراضي العرش	5 مليون هـ
أراضي البايلك	1.5 مليون هـ
أراضي الخواص	3 مليون هـ
أراضي الأحباس	3 مليون هـ

أ– ملكية خاصة: وهي ضيقة المساحة، تتواجد على أطراف المدن.

ب– ملكية مشاعة: وهي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبلية كل حسب طاقته وتحتل مساحة أوسع من الملكية الخاصة.

ج– الأحباس (الأوقاف) وأملاك الدولة: وتسمى أيضا بملكية البايلك، تشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن.

2– الصناعة:

تميزت الصناعة في هذه الفترة بالبساطة وقلة التنوع، واقتصرت في أغلبها على المنتوجات نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير، وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، ففي مدينة قسنطينة كان عدد المهن يناهز أو يفوق العشرين وفي الجزائر أكثر من أربعين ولكل نوع من الصناعة أمين يعرف بالصناعة التي يشرف عليها كأمين الفضة وأمين الخياطين، الطرازين...إلخ وهكذا نجد أن الجزائريين وعلى غرار الشعوب الأخرى مارسوا الصناعة اعتمادا على ما يتوفر ببلادهم من مادة أولية ومارسوا هذه الأنشطة في مختلف البلاد، ومن بين أهم الصناعات ما يلي:

- صناعة مستلزمات الزراعة والبناء، صناعة دباغة الجلود والأحذية، الحقائب...الخ وحافظات التمر، الأحزمة، غمد السيوف ومختلف الأمتعة الجلدية.
- صناعة النسيج كالطواقي الصيفية والشتوية، والجوارب الصوفية والقطنية...إضافة إلى صناعة أخرى كالفرش والوسائد والمساند.
- صناعة الحدادة ومعالجة المعادن والأسلحة وتحضير البارود، إذ تحضر هذه الأخيرة في المسابك التي كانت تصنع بها الأسلحة والمعامل التي كان يحضر بها البارود في كل من الجزائر وقسنطينة.

- صناعة الجلود كانت رائجة في المدن والبوادي وتستعمل الجلود المعالجة في صناعة السروج، الأغمدة.

وقد اشتهر صناع كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة بجودة مصنوعاتهم الجلدية التي نافست ما كان يصنع بالمغرب الأقصى بفاس ومراكش.

- صناعة الخشب وبناء السفن كانت تعتمد هذه الأخيرة على الأخشاب المحلية التي تصنع منها غالبا الأدوات المنزلية مثل الخزائن والصناديق والأبواب ...الخ.
- صناعة الخزف والأدوات الفخارية إذا كانت توفر الأدوات الضرورية للاستعمال المنزلي ولغرض البناء والزينة في البيوت والمساجد، يلحق بهذا النوع من الصناعة الفخارية الورشات العديدة بفحوص المدن الكبرى حيث يعالج الرخام ويحضر الجبس ويصنع الأجر والقرميد المجوف المستعمل في تغطية المنازل في الجهات الساحلية خاصة.
- صناعة المجوهرات والحلي وتخص المجوهرات الذهبية الفضية.
- صناعة مستحضرات التجميل والعقاقير وتخص تقطير ماء الورد والزهر من الورود.

3- التجارة:

ازدهرت التجارة حيث كانت تصدر إلى أوروبا والدول الثمانية العديد من المنتجات كالزرابي والملابس المطرزة والشموع، الصوف، المواشي...الخ بالمقابل كانت الجزائر تستورد القطن والأقمشة والعلك والتوابل وحتى العبيد وكان التبادل التجاري يتم عن طريق المقايضة أو باستعمال النقود حيث كانت تصك النقود بثلاثة أنواع هي:

- **العملات الذهبية:** السلطاني.
- **العملات الفضية:** الدورو الجزائري، وريال بوجو.
- **العملات النحاسية:** الصائمة وريال بسيطة.

وبهذا العرض للنشاط الاقتصادي وكخلاصة لوضع الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يمكن القول واعتمادا على طبيعة ونوعية الإنتاج الزراعي والحرفي واستنادا إلى نوعية المبادلات والإجراءات

المعمول بها أن اقتصاد الجزائر العثمانية آنذاك عرف ركود نسبي يعتمد على اكتفاء ذاتي زراعي وحرفي وتوازن تجاري يقوم أساسا على مبادلة المواد الأولية الزراعية بالسلع الأوروبية، وهذا نظرا للاهتمام الكبير والمتزايد بالجوانب العسكرية والسياسية انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي من خلال:

- عدم وجود سياسة اقتصادية.
- عدم اهتمام الحكام الأتراك بتطوير البنى التحتية.
- لم تتدخل الدولة لتحسين وسائل الزراعة.
- لم تساهم في الوقاية من الأضرار الطبيعية.
- الاهتمام بالموانئ الجزائرية بقصد إيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة وليس بقصد التجارة.
- عدم تطور الصناعات اليدوية والحرف التقليدية من حيث النوع والكم وهذا لعدة عوامل منها:

- منافسة المصنوعات الأوروبية المستوردة التي تتميز بانخفاض ثمنها وجودة صنعها.
- ثقل الضرائب المفروضة على الصناع الحرفيين.
- جمود النقابات المهنية الذي كان يتمثل في حرص أمناء الحرف على الحد من الإنتاج والمحافظة على الأساليب التقليدية.

ونظرا للظروف والعوامل السابقة الذكر، عجزت الكيانات العثمانية في الجزائر عن التطور داخليا والتفاعل دوليا، مما مكن فرنسا من الاستيلاء على الجزائر وهي المرحلة الثانية التي سنتطرق إليها من خلال دراسة وتحليل وضعية الاقتصاد الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962).

ثانيا: وضع الاقتصاد الجزائري ما قبل الاستقلال (الاقتصاد الجزائري في المرحلة الأولى في العهد الاستعماري) (1830-1962)

ترتب عن الوجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830-1962) تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري، وكان ذلك على النحو التالي:

1- الزراعة:

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير في هذه المرحلة على الزراعة والرعي، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي.

ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من برامج وخطط المستعمر الفرنسي، بدأ هذا الأخير في مصادرة الأراضي من أصحابها وذلك من خلال ترسانة من القوانين ولعل من أهمها هي:

- قرار عام 1830 الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية حق مصادرة أملاك المسلمين ذوي الأصول التركية (الأوقاف)، والأراضي التي هي وقف المساجد والأعمال الخيرية.
- قرار 1833 الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأراضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.
- الأمر الصادر في عام 1844 الذي أقر بيع أراضي الأوقاف.
- في سنة 1871 ونظرا لمضايقة التي أحدثتها ثورة المقراني للمستعمر صادر أراضي تقدر مساحتها بـ (6.500.00هـ).
- في سنة 1872 منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين بعد ضمها إلى ألمانيا عقود ملكية زراعية تقدر بـ (100 ألف هـ).

وحتى تتبين الصورة أكثر الجدول أدناه يوضح شكل التوزيع بالنسبة للمساحات الزراعية التي يملكها المستوطنون والجزائريون حسب إحصائيات قام بها المستعمر في سنة 1954 .

الجدول رقم 01: توزيع المساحات الزراعية

الجزائريون المالكون أقل من هكتار واحد	105954 ألف
المستوطنون المالكون أقل من هكتار واحد	2393 ألف
الجزائريون المالكون من [1-5هكتارات]	332529 مليون
المستوطنون المالكون من [1-5هكتارات]	5030 ألف
الجزائريون المالكون من [50-100هكتارات]	16580 ألف
المستوطنون المالكون من [50-100هكتارات]	2630 ألف
الجزائريون المالكون أكثر من [100هكتار]	8499 ألف
المستوطنون المالكون من [100 هكتار]	6385 ألف

المصدر: حليمي عبد القادر، جغرافية المغرب العربي، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968.

حيث يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الجزائريين المالكين من مجموع ما يقارب 9 ملايين جزائري هي 14 هكتار للمالك الجزائري الواحد ونسبة المستوطنين هي 158 هكتار.

وقامت السلطات الفرنسية بمصادرة الأراضي لا شيء إلا لتيقنها من التأثير الاقتصادي الإيجابي لهذه الأراضي وخاصة منها التي كانت مخصصة كوقف على المجتمع الجزائري وخاصة في أواخر العهد العثماني، إذ عمل المستعمر على تدمير التركيبة التنظيمية لهذه الأملاك حتى يعزز الفقر والقهر والجهل في أواسط المجتمع الجزائري بمصادرته لأحد أهم موارد رزقه التي كانت تعطيه نوعا من الاستقلالية، ليجعل منه تابعا خاضعا "للإدارة الاستعمارية".

- قانون المستثمرات الفلاحية، حيث سمح هذا الأخير للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي والنقدي وأهمها الشركة العامة السويسرية (1852) استثمرت مساحة 20 ألف هـ في سطيف.
- قانون الغابات حيث صدر هذا الأخير في سنوات 1874-1885-1903، هدفه منع استغلال الغابات من طرف الجزائريين.

1-2- خلق قطاع اقتصادي مزدوج:

- قطاع عصري أوروبي متطور للمستوطنين الفرنسيين الذين طبقوا علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية، بغرض التصدير خاصة للأسواق الفرنسية.
- قطاع ثان تقليدي، ريفي يغلب عليه الطابع الزراعي ، يستعمل وسائل إنتاج بدائية ويستغل الأراضي غير الخصبة على سفوح الجبال والوديان (قطاع الاكتفاء الذاتي أو ما يسمى باقتصاد التقوت).

1-3- انفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية:

وهذا من خلال التوجه نحو منتجات زراعية صناعية كالحمضيات لتصدير الخمور، من خلال تحكم المعمر في نوعية الإنتاج التي فرض فيها زراعة الكروم وهذا الإنتاج النبيذ الذي لم يكن يستهلكه 90% من السكان، أما بالنسبة للمساحة المخصصة له ثلثي (3/2) المساحة الإجمالية في الجزائر.

وقد ازدادت زراعة هذا المنتوج من 1945 إلى 1954 من 137 إلى 271 ألف هكتار.

2- السياسة المالية:

تم تسخير إمكانات الجزائر ومواردها المالية لتحقيق الأهداف الاستعمارية وذلك من خلال القوانين المالية والضرائب التي فرضت على ثلاث أنواع وهي:

- **الأجور**: ضريبة تدفع من طرف الفلاحين الذين يستعملون أراضي الغزل ثم عممت على أراضي العرش، وتحدد قيمتها حسب مردود الإنتاج.
- **العشور**: وهي ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية، قيمتها تحدد حسب نوعية الأراضي وكمية الإنتاج.
- **الزكاة**: وهي ضريبة تفرض على الرؤوس حي ثكانت تفرض على المناطق الأخرى الحديثة.
- الضرائب العربية ظهرت في 1874/07/13 تعرض على المسلمين فقط وتطورت من 14 مليون فرنك فرنسي في عام 1878 إلى 19 مليون فرنك فرنسي في 1890، وإلى 25 مليون فرنك فرنسي سنة 1912.

- **البنوك والمصارف المالية:** كانت تقدم خدماتها للمعمرين والمستوطنين وأهمها بنك الجزائر 1851، القرض العقاري الفرنسي 1852، والقرض الليوني 1863.

3- التجارة:

لم تكن هي الأخرى بأفضل حال، وهذا من خلال هدفين:

- **الهدف الأول:** وهو السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية من خلال:

- إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا (1851-1867) والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا.

- حرمان الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية.

- تغليب الشركات الفرنسية الحديثة التي تنتج بجودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية.

- احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية لتسهيل عملية التصدير.

- **الهدف الثاني:** وهو تصدير رؤوس الأموال ومن خلال:

- احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارتها معها.

- ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه.

ويمكن توضيح الصورة أكثر من خلال كمية ونوعية الصادرات الجزائرية وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لسنة 1952

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نبانية	%87	مواد نبانية	%16
مواد حيوانية	%2	مواد حيوانية	%2
مواد معدنية	%6	مواد معدنية	%6
مواد مصنوعة	0%	مواد مصنوعة	%55

المصدر: نقلا عن ممثليه الجهوية الجزائرية في الجمهورية العراقية، القضية الجزائرية تدخل عامها السابع، وزارة الإرشاد.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن معظم صادرات الجزائر هي الإنتاج النباتي بـ 87% من خلال سيطرة زراعة الكروم، والحيوانية بـ 2%، المواد المعدنية بـ 6%، أما المواد المصنوعة فهي معدومة من حيث الصادرات ، أما من حيث الواردات فهي 55%إن تدل على شيء إنما على السياسة المطبقة، سياسة "عدم تصنيع المستعمرة"، وهذا ما سنناقشه في الآتي.

ونظرا للواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب وتحت تأثير الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية على التخفيض من حدة الضغط الذي كان يعاني منه أفراد الشعب مع نهاية الخمسينيات بانتهاج سياسة جديدة ترمي إلى عزل الشعب عن الثورة ، ووضع برنامج تنموي استعجالي لصالح السكان الجزائريين عرف هذا البرنامج (بخطة قسنطينة). (Plan de constantine"، يمتاز هذا البرنامج في كونه أول برنامج اقتصادي، اجتماعي يرتكز على ثلاث محاور أساسية هي:

- **السياسة الزراعية:**

أمام تدهور الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي، عمدت السلطات الفرنسية في إطار مشروع قسنطينة اتباع سياسة زراعية مضمونها:

- استطلاع مزيد من الأراضي الزراعية.
- توزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين الجزائريين غير المالكين لاستغلالها.

ونظرا للعراقيل البيروقراطية والسياسية فشلت هذه السياسة.

- **السياسة الصناعية:**

- نظرا للتأخر الكبير في الميدان الصناعي، إذ كانت الصادرات الجزائرية تمثل 0% (مواد مصنوعة) في المقابل كانت الورادات الجزائرية الصناعية تمثل 55% من مجموع الواردات.

سطر المستعمر سياسة صناعية من شأنها النهوض بالصناعات المختلفة التي تقدم بالدرجة الأولى الاقتصاد الفرنسي وذلك على النحو التالي:

- إعطاء الاهتمام للصناعات التي تختص بتحويل المواد الزراعية والصناعية الميكانيكية، الكهربائية والنسيج.

- تشجيع الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

- برمجة المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير (مشروع الحديد والصلب في عنابة، مصنع تمييع الغاز بأرزيو).

والجدول الموالي يوضح البرنامج الاستثماري الذي كان من المنتظر تطبيقه.

الجدول رقم 03: البرنامج الاستثماري الفرنسي

الفروع الصناعية	المبالغ (مليون فرنك جديد)
الصناعة الغذائية	240
مواد البناء	260
مناجم	54
الصناعة الميكانيكية	620
الصناعة الكيماوية	48
النسيج	343
الصناعات المتنوعة	302

كان الهدف المنتظر من هذا البرنامج الاستثماري في الميدان الصناعي هو تحقيق إنشاء أكثر من 400 ألف منصب عمل للامتصاص البطالة، وإغفال أفراد المجتمع الجزائري عن الثورة.

إلا أن هذه السياسة الصناعية من خلال الأهداف المعلنة لم تحقق النتائج المرجوة (نتائج ضئيلة) لصالح الاقتصاد الجزائري بل كرست ربطه أكثر بالاقتصاد الفرنسي من حيث الاعتماد الكلي على الصناعات التي تمد الاقتصاد الفرنسي بالمواد الأولية.

- **السياسة النفطية:** لو تتبعنا أجندة استخراج واستغلال النفط لوجدنا أن المستعمر الفرنسي كان يعتمد في الحصول على إحتياجاته من النفط على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، الأمر الذي أثقل كاهل الخزينة الفرنسية لأن احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك، ضف إلى ذلك مخلفات ما تركته الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصادها.

ومن هذا المنطق وضع المستعمر جل اهتماماته للسيطرة على النفط الجزائري، وانطلقا من هذه المعطيات شرعت الحكومة الفرنسية في التنقيب عن النفط بقيادة الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر والمعروفة بـ "سنريبال" وذلك في عام 1946 إذ انتهى الأمر بها إلى اكتشاف حقلين بمنطقة الشلف في عام 1948 أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق 1960، ومع كل هذه الاكتشافات لم تتمكن فرنسا إلا من تغطية 6.58% من احتياجاتها النفطية حتى عام 1956 تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري.

أما الاستثمار في الصحراء الجزائرية فتحقق في عام 1955 إذ تم العثور على أول حقل للنفط (حقل عجيلة)، ثم تواصلت الاكتشافات من بعد ذلك في صحرائنا الكبرى.

ولكن هذه السياسة النفطية المعتمدة من قبل المستعمر بدأت تتلاشى نظرا:

- تجدر قوة المقاومة الجزائرية للاستعمار.
- إعلان جبهة التحرير الوطني في 1957 أن الجزائر لن تلتزم بأي اتفاقية أو معاهدة تعقدها فرنسا باسم الجزائر.

- تأييد الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية في استغلال النفط الجزائري.

ونتيجة لهذه العوامل اضطرت فرنسا إل التخلي عن جل المشاريع لتمسك قادة الثورة بالصحراء كجزء لا يتجزأ من الوطن لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي بدأت عام 1961، وهي الفترة التي نحن بصدد تحليلها في المحور الثاني.

قائمة المراجع:

- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، درس حول النشاط الاقتصادي والنظام المالي على الموقع: onefd@onefd.dz تاريخ الاطلاع: 03-02-2018.
- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 16، 2013م، ص ص 11-12.
- لخضر عواريب، محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر، (محاضرة الأوضاع العامة في الجزائر قبيل الاحتلال)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعةو قاصدي مرباح، ورقلة، ص 8.
- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، درس حول النشاط الاقتصادي والنظام، مرجع سبق ذكره.
- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، درس حول النشاط الاقتصادي والنظام، مرجع سبق ذكره، ص 02.
- الأوضاع السياسية والاقتصادية في ظل الحكم العثماني، مجلة الواحة، العدد 60، السنة 16، 2010م، وللمزيد أنظر: www.alwahamag.com
- ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، (الجزائر، تونس، طرابلس)، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون، 1431هـ 2010م، ص ص 34-38.
- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.
- ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، مرجع سبق ذكره.
- مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، الملجد 4، العدد 3، ص 03.
- أنظر: فارس مسدور، الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار، جامعة سعد دحلب، بتصرف على الموقع iefpedia.com
- نقلا لمنشورات البصائر، درس الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمقاومةو الوطنية (1830-1954)، ص 04، على الموقع elbasaair.net تاريخ الاطلاع 06-02-2018.
- قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954-1958)، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011، ص 24.
- راضية بن حبرو، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ص 54.
- نقلا لمنشورات البصائر، درس الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمقاومة الوطنية (1830-1954)، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- نقلا عن مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية، بتصرف، مرجع سبق ذكره.
- لخلف عثمان، محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعةالجزائر.
- مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية، بتصرف، مرجع سبق ذكره، ص ص 228-229.

المحور الثاني: مرحلة البحث عن الذات (1962–1965)

أولا: مرحلة البحث عن الذات أو مرحلة الانتظار (1962–1965)

مباشرة بعد الاستقلال عنونت مرحلة (1962-1965) بمرحلة الانتظار، أو كما يسميها بعض الاقتصاديين مرحلة البحث عن الذات نظرا للدمار والتدهور الذي تركه المستعمر على جميع الأصعدة (الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية)، وهذا بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي والاقتصادي في ظل نظام دولي تكون من وجود قوتين سياسيتين واقتصاديتين تمثلتا في النظام الاشتراكي الذي تزعمه الاتحاد السوفياتي والنظام الرأسمالي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله اختارت الجزائر قبل حصولها على الاستقلال النهج الاشتراكي كمنهج اقتصادي، وذلك حسب مختلف الوثائق الصادرة عن جبهة التحرير الوطني. وبعد الاستقلال مباشرة تجسد ذلك تبعا وتجسيدا لميثاق طرابلس 1962 الذي سطر الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المرتكزة على السيادة الوطنية والتخطيط، وأكد ذلك الميثاق الوطني لسنة 1976 (أنظر مقدمة المطبوعة).

وقبل الخوض في حيثيات هذه المرحلة، سنقف على الآثار التي تركها المعمر على الاقتصاد الوطني، إذ بعد خروجه ورّث الدولة الجزائرية الفتية معضلات أثرت إلى أبعد الحدود في مسارها وأدائها السياسي والاقتصادي تمثلت فيما يلي:

- ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة لحاجات الاقتصاد الفرنسي، إذ تمثلت الصادرات الموجهة إلى فرنسا 85% في المقابل 80% واردات تأتي من فرنسا.
- ترك الاستعمار الخزينة الجزائرية خالية، وهذا بعد أن سحب كل ودائعه وأمواله التي كانت موجودة بالبنوك.
- خطة معظم الجزارات والآلات الزراعية، الأمر الذي ألحق أضرار جسيمة بالزراعة، وهذا لإبقاء الجزائر تابعا زراعيا إلى فرنسا.

- ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مترديا، وهذا بسبب رحيل الإطارات الفرنسية (حوالي 50000 إطار سام ، 35000 إطار محكم).
- تخريب هياكل البلاد، وترك 900.000 هكتار من أحسن الأراضي الفلاحية بالبلاد من طرف المعمرين، مع معظم الوحدات الصناعية التحولية في حالة شغور.
- تفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية لشل العمل الإداري بالبلاد.
- التخصص الاقتصادي حيث طغى إنتاج البترول والخمور على باقي المنتجات فهما يشكلان لوحدهما 80% من قيمة الصادرات الجزائرية.
- الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات، بمعنى وجود قطاعات تحت الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات)، متطورة تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجيا عالية، ومناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، وبالمقابل قطاعات تقليدية يمتلكها الجزائريين.
- سيطرت فرنسا على قطاع الطاقة، حيث واصلت عملية النهب والسلب من خلال عمليات التنقيب عن النفط وتسويقه.

من هذا المنطلق شهد الاقتصاد الجزائري ومؤسساته مصاعب جمة غداة الاستقلال، وقصد توفير الإطار التنظيمي للنهوض بالاقتصاد الجزائري، سارعت السلطات السياسية وقتها إلى إلغاء جميع أشكال التبعية للمستعمر، وبمقتضى المرسوم 95/63 وظهور ما يسمى بنمط "التسيير الذاتي" المؤرخ في 1963/03/22 إلى الوجود، حيث فرض هذا النوع من التسيير من الواقع والظروف السائدة وهذا بعد مغادرة المعمرين الأوروبيون التراب الوطني، تاركين المؤسسات التي كانوا يديرونها فارغة، مما أدى بالعمال الجزائريون بمواصلة عملية الإنتاج والتسيير الذاتي للمؤسسات وتبعتها السلطات الجزائرية بإصدار عدة قرارات تحدد الصيغة التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتيا والتي تتمثل في:

- قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية.
- قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة من النهب.

- قرار 28 مارس 1963 الذي ينص على تأسيس الهيئات التالية: مجلس العمال، المجلس العام اللاعمالي، لجنة التسيير، المدير.

وسمحت هذه القرارات بتأميمات مختلفة على النحو التالي:

التأميمات	تاريخ التأميم
- تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي.	1963
-تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري	جانفي 1963
- تأميم جميع البنوك الأجنبية.	ماي 1966
- تأميم المناجم	ماي 1966
- تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل.	ماي 1966

أما فيما يخص كيفية تسيير المؤسسات في ظل هذا النمط هو كالآتي:

- ينتخب العمال لجنة التسيير.
- ثم يعين رئيسا لها (اللجنة) بطريقة ديمقراطية.
- يعين إلى جانب الرئيس، مدير الذي يعين من طرف الوزارة الوطنية.

وللتذكير أن المدير المعين من قبل الوزارة له كامل الصلاحيات حيث هذا الأخير هو:

- له الحق في الاعتراض أو الموافقة على برامج الاستغلال والتنمية.
- يوظف اليد العاملة (العمال الدائمون).
- يراقب المشتريات والمبيعات.
- له الحق في التصرف في الخزينة والقرارات تكون غير قابلة للتنفيذ في حالة لم يوافق عليها.

واستنادا على ما سبق نلاحظ أن هناك تناقض في مضمون التسيير الذاتي هي على النحو التالي:

- وجود تردد في تطبيق مبدأ المركزية أو اللامركزية في عملية التسيير. (وجود ازدواجية مكونة من مدير وهيئة منتخبة).
- المدير هو الذي يسيطر على الهيئة المنتخبة.

- تكريس المركزية والتعقيدات البيروقراطية.
- عدم تجسيد المشاركة الفعلية للعمال في التسيير واتخاذ القرارات.

مما أدى إلى زوال هذا النمط (التسيير الذاتي) لأسباب عدة نذكر أهمها:

- استغلال المديرون الأمية المنتشرة في أواسط العمال لبسط نفوذهم.
- مركزية اتخاذ القرارات وعرقلة نشاط العمال.
- شعور العمال بالغبن (تدني القدرة الشرائية).
- سوء الاتصال التنظيمي بين العمال والإداريين.
- بيروقراطية الهيئات الوصية وبطء الإجراءات الإدارية.
- استأثار فئة قليلة من ذوي النفوذ ببعض المزايا المادية والإدارية.
- انخفاض الإنتاج بالقيمة الحقيقية بحوالي 35%.
- انخفاض معدل الواردات بمعدل 40%.
- مشاكل في التموين، التسويق وقلة رؤوس الأموال.

كل هذه الظروف والأسباب والمعطيات مجتمعة أدت لظهور نمط آخر من التسيير عرف بالشركات الوطنية سنناقشه كعنصر في المحور التالي.

قائمة المراجع:

- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص ص 22-23 بتصرف.
- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية الدولة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 77-78.
- مراد بودية مهد جميل، سنوسي بن عومر، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، مخبر البحث والتنمية المحلية، جامعة معسكر، ص 29.
- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 1963/03/22.
- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، درس حول النشاط الاقتصادي والنظام المالي على الموقع onefd@onefd.dz، مرجع سبق ذكره.

المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية أو مرحلة الاقتصاد المخطط (67-89)

أولا: مرحلة المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

يعتبر هذا المخطط التجربة الأولى في هذا المجال، حيث تحددت من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر، والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات المخصصة لكل قطاع، بما فيها قطاع الصناعة.

الجدول رقم 04: توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بين القطاعات المختلفة الوحدة مليون(دج)

القطاعات	استثمارات مخططة		التنفيذ	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الزراعة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	117	60
القطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
القطاع الإداري	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	/

Source: BessahaAbdelgani, Développement de l'Algerie et problémes de financement de l'industrie, Mémoirde université d'Alger, p 121.

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- إعطاء الأولوية والأهمية القصوى في توزيع الاستثمارات إلى قطاع الصناعة بنسبة (49%).
- تنفيذ ما كان مخطط له في قطاع الصناعة بنسبة كبيرة قدرت بـ (87%).
- ضعف المخصصات المالية المرصودة لبقية القطاعات الأخرى وخاصة قطاع (التربية، السكن، القطاع الاجتماعي)، بنسب متفاوتة قدرت بـ (8.2%، 4.9%، 2.6%) على التوالي.
- ضعف الإنجازات المحققة في قطاع الهياكل الاجتماعية(السكن، الصحة، التعليم).

وبما أن قطاع الصناعة أخذ أكبر حصة في توزيع الاستثمارات سنحلل ونوضح نصيب الصناعات الأساسية المكونة للقطاع الصناعي من حيث الاستثمارات، مقدرة بملايين الدولارات، وهذا تبعا للجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي

الفروع الصناعية	1967		1968		1969		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
صناعات الأساس	155	83	1621.5	93	1933	95	4209.5	89.5
صناعات السلع الاستهلاكية	112	14	169	2	171	8	395	8.5
صناعة خفيفة أخرى	3	24	1	56	2	108		2
المجموع	798	100	1754.5	100	2160	100	4712.5	100

Source : BessahaAbdelgani, Op-Cit.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- صناعات الأساس أخذت حصة الأسد من الاستثمارات في قطاع الصناعة (الصناعة البتروكيميائية، الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية) حيث قدرت نسبتها ب 89% من مجموع ما كان موجه لقطاع الصناعة على مدار الثلاث سنوات (1967-1969).

- أما صناعات السلع الاستهلاكية، والصناعات الخفيفة لم تحظى بأغلفة مالية معتبرة بل كانت ضئيلة حيث قدرت نسبها ب (85%، 2%)، على التوالي:

وعرف الاقتصاد الجزائري هذه المرحلة (1967-1969) مجموعة من التأميمات: (المناجم، البنوك، التأمين، الصناعات الأخرى) بموجبها أنشأت الدولة العديد من الشركات لتسيير القطاعات المؤممة السابقة الذكر منها: الشركة الوطنية للمناجم سوناريم 1966.

- الشركة الوطنية للعربات والحافلات "سوناكوم" 1967.
- الشركة الوطنية للمصبرات 1966.

سميت بمرحلة الشركات الوطنية (1965-1971) التي تلت مرحلة التسيير الذاتي وهذا نظرا للصعوبات التي واجهتها المؤسسات خلال مرحلة التسيير الذاتي التي تطرقنا لها سابقا.

وخلاصة لهذه المرحلة من التخطيط (1967-1969) نستطيع القول أن هذا المخطط هو مخطط تجريبي لا يرقى إلى تسميته بمخطط وهذا بإجماع معظم الاقتصاديين وهذا نظرا:

- لكون المبالغ المرصودة له كمخطط لم تكن كافي مقارنة بالدول التي أخذت النهج الاشتراكي.
- افتقاره إلى معالم خطة اقتصادية متكاملة.
- لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية وبين الأنشطة داخل كل فروع.

ولقد أشار دي برينس إلى أن الخطة الثلاثية في الجزائر لم تكن مركبة من برامج تهدف إلى:

- خلق أكبر عدد ممكن من وظائف التشغيل الجديدة في حدود ما تسمح به المردودية العامة لمنشأة.
- إشباع الحاجات الأساسية الاستهلاكية من المواد المصنوعة بشكل يتحقق معه التخفيض التدريجي للواردات، ويمكن في المستقبل من رفع حجم الصادرات من نفس الموارد ومن ثم توسيع السوق المحلية.

- بناء مركبات قادرة على خلق صناعة ثقيلة (مركب الحجار للحديد والصلب، ومركب أرزيو للصناعات البيتروكيمائية) وهذا يستلزم البحث عن أسواق واسعة تضمن استيعاب المنتجات وتحقيق المردودية.

ورغم جوانب القصور التي ظهرت في هذا المخطط إلا أنه ساعد على:

- تشكيل سياسة صناعية تعمل على إيجاد تكامل للاقتصاد القومي.
- تحقيق تنمية على الأمد الطويل.
- خلق وحدات كبيرة للدولة، تستطيع تخطيط الإنتاج على مستوى الفروع وتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح.
- لعبت المشاريع الصناعية التي تم إدراجها في هذا المخطط ركيزة ناجحة للانطلاق في المرحلة الثانية من التنمية الصناعية المدرجة ضمن الخطة الرباعية (1970-1973).

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

هو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسيين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستغلال الاقتصادي.
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

أما الأهداف الثانوية وإن كانت هي الأخرى على درجة من الأهمية فكانت كالآتي:

- فك أزمة الشغل وتوفير اليد العاملة إلى غاية 1980.
- استكمال ما بدأ به مخطط (1967-1969) من مشاريع.
- تحقيق مشاريع أكثر نجاحا.

ولتحقيق هذه الأهداف رفعت الدولة مستوى الاستثمارات لتحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي بغية التغلب على كل أشكال التخلف والفقر. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 06: حجم استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الوحدة (مليار دج).

القطاعات	تكاليف البرنامج	الاستثمارات الفعلية
1- القطاع المنتج	46.84	25.79
- الصناعة	37.35	21.44
- الزراعة	9.49	4.35
2- قطاع شبه المنتج	4.43	2.60
- لتجارة والنقل والمواصلات	4.43	2.60
3- القطاع غير المنتج	17.27	7.92
- البنية التحتية الاقتصادية.	2.05	1.21
- البنية التحتية الاجتماعية	15.24	6.71
المجموع	28.56	36.31

المصدر: بلقاسم محمد، وبهلول حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- المخطط أطول من المخطط الثلاثي.
- حجم الاستثمارات أعلى بأكثر بثلاث مرات من الثلاثي الأول.
- القطاع المنتج أخذ حصة الأسد بـ 25.79 (مليار دج) ساهمت فيه الصناعة بـ (21.44 مليار دج) متفوقة على الزراعة في نفس القطاع.
- القطاع الغير المنتج جاء في المرتبة الثانية بـ (7.92 مليار دج).
- القطاع شبه المنتج جاء في المرتبة الثلاثة بـ (2.60 مليار دج) من حجم استثمارات المخطط.

وهذا ما يؤكد أن هدف المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد على غرار فرع المحروقات وفرع الصناعات الميكانيكية التي من شأنها إرساء قواعد الصناعة الثقيلة.

وتم تطبيق المخطط الرباعي الأول بشكل جيد ومن أهم إنجازاته:

- تدشين طرق الوحدة الإفريقية الرابط بين المنيعة وعين صالح في 16 سبتمبر 1971 والذي كلف جنود الخدمة الوطنية لإنجازه من خلاله تم ربط الجزائر ببلدان القارة السمراء ما سمح لها بتسويق منتجاتها بهذه البلدان.
- وضع الحجر الأساس لمركب الحافلات بالرويبة في 11 فيفري 1972.
- انطلاق أشغال الأنبوب الرابط بين حاسي رمل وأرزيو في 28 مارس 1972.
- تدشين الأنبوب الرابط بين حاسي رمل وسكيكدة في 14 ماي 1972.
- تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية 1972.
- تدشين مركب سكيكدة لتمييع الغاز في 19 جوان 1972.

إلا أن هناك بعض الملاحظات على المخطط نوردها في التالي:

- المخطط قد أتم إنجاز المجمعات الأساسية لصناعات الميكانيكية من المحركات، الجرارات، الآليات، الزراعية، الشاحنات، الصناعية والحافلات.
- لعبت الصناعات الخفيفة لتصنيع الإنتاج الزراعي كالثياب والأدوية والمنتجات الجلدية دور كبير في تقليل الاستيراد.
- هذه الإنجازات التي تحققت لم تعمل على تنمية القطاع الزراعي التقليدي.
- بلغ معدل نمو الإنتاج في الصناعات الميكانيكية 25.5%.
- في حين لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي 3%.

أما بالنسبة لتسيير المؤسسات الصناعية فظهر إلى الوجود "الميثاق الاشتراكي للمؤسسات" بتاريخ 13 نوفمبر 1971 وحقق هذا الأخير نتائج لا بأس بها وذلك من خلال:

- إشراك العمال وذلك عن طريق إعطائهم الحق مبدئيا في مراقبة تسيير المؤسسات وحق تسيير الشؤون الاجتماعية للشغيلة (النقابات العمالية).
- تأطير العمال داخل المؤسسات.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

جاء هذا المخطط مؤكد للاستراتيجية الصناعية، فواصلت الجزائر خيار الصناعات الثقيلة، فكان حجم الإنفاق كبير نظرا للارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية، مما عزز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصلت بنية الاستثمارات في هذا المخطط أو فاقت 50%، وقدر مجموع الاستثمارات التي خصصت لهذا المخطط 110.22 مليار دج وهي ضعف الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الأول بأربعة أضعاف، ووزعت هذه الاستثمارات كالآتي:

الجدول رقم 07: توزيع الاستثمارات بالمخطط

أنواع الاستثمارات	المبالغ
الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية	3.79
الاستثمارات في قطاع المواصلات والتخزين والتجارة	10.5
الاستثمارات الزراعية	16.72
الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية	28.48
الاستثمارات الصناعية	50.73

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد بلقاسم بهلول حسن، سياسة تخطيط التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 265.

ومن الجدول أعلاه نستنتج:

- أن الاستثمار في قطاع البنى التحتية الاقتصادية (طرق، جسور، موانئ، مطارات...الخ) هو الحلقة الأضعف من حيث المخصصات المالية بـ (3.79) مليار دج.

- الاستثمار في قطاع المواصلات والتخزين التجارة هو الآخر لم يحظى بمخصصات كافية حيث قدرت بـ (10.5 مليار دج).

- الاستثمارات الزراعية كانت ضعيفة جدا بـ (16.72 مليار دج) رغم الأهمية الحيوية لهذا القطاع.

- الاستثمار في قطاع البنى التحتية الاجتماعية (المدارس، مستشفيات..الخ) كانت مقبولة إلى حد ما بـ (28.48 مليار دج).

- أما الاستثمارات الصناعية أخذت نصيبها الأكبر من حجم الاستثمارات الكلية في هذا المخطط حوالي 50% وهذا ما يعكس توجهات الدولة من خلال نموذجها التنموي (النموذج الاشتراكي الاقتصادي) ألا وهو الصناعات المصنعة (الثقيلة).

أهداف المخطط (1974-1977):

- إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات (كالحديد، المحروقات، الميكانيك...الخ).

- توزيع التنمية على مختلف ربوع الوطن.

- استكمال المشاريع التي انطلقت من خلال المخططات السابقة والبدء في مشاريع أخرى.

- تطوير القاعدة المادية عن طريق تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع، وأهمها توفير الطب والتعليم المجاني حتى يستفيد منه الطبقة الفقيرة من الشعب.

- خلق فرص التعاون الاقتصادي المشترك مع العالم الخارجي خاصة مع دول العالم الثالث.

نتائج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

- وجود شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية كسونطراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب، السوناكوم، شركة الصناعات الميكانيكية، السونيلاك للأجهزة الكهربائية والإلكترونية، السوناريم، شركة البحث في المناجم.

- مركب الحديد والصلب بالحجار في عنابة لمعالجة معدن الحديد الآتي من الونزة.

- مصنع تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة بطاقة معالجة قدرت بـ 3.5 ملايير متر مكعب.

- مصنعات لتكرير النفط بسكيكدة وأرزيو.

ومن خلال ما سبق وصل عدد الشركات الوطنية 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و19 شركة للخدمات و8 تنظيمات بنكية ومالية، أما بالنسبة للاستثمارات فقد ارتفعت نسبتها من 49.4 مليار دينار لسنة 1967 إلى 53.7 مليار دينار سنة 1979 كانت على النحو التالي:

الجدول رقم 08: حجم الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وكذا 1979

القطاعات	من 1974-1979 (بملايين اليدنارات)	
	الأهداف	الإنجاز
الزراعة	12005	8913
الصناعة	48000	63100
مجمل القطاعات الأخرى	110210	93200

من الجدول أعلاه نستنتج:

- حجم الاستثمارات بهذا المخطط ضخمة جدا مقارنة بالمخططات السابقة.
- الاستثمار في قطاع الصناعة بين الأهداف والإنجاز كانت الأضخم فبالنسبة لحجم الاستثمارات المسطرة (الأهداف) كانت (48000) أنجز منها (63100) أكثر من الأهداف المسطرة.
- أما بالنسبة لقطاع الزراعة فلم يخصص له سوى (12005) كأهداف مسطرة جسد منه (8913).
- أما بالنسبة لمجمل القطاعات الأخرى مجتمعة على غرار قطاع الخدمات فسطر لها (110210)، لم يتجسد منها إلا (93200)، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأولوية المطلقة لقطاع الصناعة في حجم الاستثمارات.

تقييم المرحلة (1965-1979) (مرحلة البحث عن الذات (الانتظار) (1965-1967) ومرحلة بناء القاعدة الصناعية (مرحلة المخططات الاقتصادية) (1967-1979):

تميزت مرحلة التنمية في الجزائر من (1962) إلى غاية (1979) بعزيمة وإرادة قوية من قبل السلطات الجزائرية آنذاك للقضاء على كل أشكال التبعية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)، وهذا بعد تحقيق الاستقلال السياسي، ومن هذا المنطلق طبقت الجزائر تصورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قائم على التوجهات الاشتراكية التي تتمثل في:

- التأميمات.
- القطاع العمومي الموسع.
- العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري (تعليم مجاني للجميع، صحة مجانية للجميع، سكنات اجتماعية لمستحقيها...).
- انتهاج نموذج الصناعات المصنعة.

إلا أن هذه التجربة في مجال التنمية عرفت فترات نجاح تارة وإخفاقات تارة أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

إيجابيات المرحلة الممتدة (1962-1979):

- تهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة بالرغم من قصر المرحلة التي تغطي الفترة (1962-1966)، وكذا ضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وعدم وجود بنية تحتية لانطلاق النمو الاقتصادي.
- مواجهة الفراغ في الإدارة الاقتصادية عند الاستقلال عن طريق تطبيق "نظام التسيير الذاتي"، هذا الأخير الذي كان فعالا ومفيدا بعد الاستقلال مباشرة، لكنه فيما بعد صار أقل ملائمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.
- النمو الاقتصادي كانت مؤشراته لا بأس بها الذي تراوح ما بين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي خلال هذه الفترة.

- انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980.
- نسبة الاستثمار بلغت 47.5%.
- مستوى الاستهلاك بلغ 45%.
- ارتفاع الناتج الداخلي الخام إذ ساهم فيه القطاع الصناعي بنسبة 65.42%.
- صادرات المحروقات بلغت ذروتها في هذه الفترة 41.70%.
- ظهور شركات وطنية أبرزها شركة سونطراك سنة 1963.
- التأميمات المختلفة بدأ بـ:

- تأميم أراضي المعمرين وتوزيعها على المسير ذاتيا (1963).
- تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي، وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963.
- البدء في تأميم (استرجاع) الثروات الطبيعية.
- تأميم المحروقات 1971.

- التصنيع إذ شكل هذا الأخير في هذه المرحلة محورا هاما من المحاور الكبرى في السياسة الاقتصادية للجزائر، وهذا بهدف القضاء على التخلف والخروج من التبعية الاقتصادية من خلال إنشاء قطاع عمومي واسع يرتكز على الصناعة الثقيلة (الصناعات المصنعة)، هذه الأخيرة كانت مفخرة للجزائر مثل (مصنع الحجار للحديد والصلب، مصنع المحركات والجرارات بقسنطينة، مصانع تكرير البترول وتمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة وأرزيو...وغيرها.

سلبيات المرحلة (1962-1979):

- تهميش مقصود للقطاع الفلاحي في ظل وجود سوق داخلية كبيرة، عجز الإنتاج الوطني في تلبية احتياجاتها.

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية التي وصلت 18 مليار دولار سنة 1979 مقارنة بسنة 1970 التي لم تتعدى فيها مليار دولار، وهذا لأن جل المشاريع المسطرة كلها كانت تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة في المقابل الإيرادات العامة للدولة كانت لا تغطي ذلك.

- الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وهذا يعد انحراف في إستراتيجية التنمية لأن نموذج المنتج الوحيد في تمويل الاقتصاد يكون عرضة لهزات داخلية وأخرى خارجية مرتبطة بالسوق الدولية للمحروقات.

- ضعف منظومة التخطيط وغياب رؤيته التنظيمية.

- ضف إلى ذلك عدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة وتفككها وعدم انسجامها مع خطة الدولة.

- عدم كفاية أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة لمتابعة نشاطها والتي تعد ضرورية لتنفيذ السياسة الكلية للاقتصاد.

- تعرض نموذج التخطيط لعوائق تمثلت في نقص قدرات الانجاز بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، الأمر الذي أدى إلى بروز أزمة السكن، نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد.

- الروح الاتكالية التي خلفها هذا النموذج.

- التكنولوجية المعتمدة خاصة في نموذج التصنيع الذي اعتمدته الدولة كان ضعيفا، رهنت به الخطة وأهدافها في الجزائر.

- نقص فادح في التكامل الاقتصادي بين القطاعات، نظرا للأولوية المطلقة التي أولتها الدولة لقطاع الصناعة.

- هروب الرأسمال الخاص نحو الخارج، وهذا لعدم استقرار المناخ السياسي والاقتصادي بعد الاستقلال خاصة بعد صدور قانون الاستثمار في 1966 والذي يوضح فروع النشاط الحيوي للاقتصاد الجزائري والمخصصة صراحة للدولة.

- عزوف الاستثمار الأجنبي عن مواصلة السير وفق نموذج التنمية الجديد، ومغادرته نحو بلدان أخرى لعدة أسباب اقتصادية وسياسية.

رابعا: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى [التخطيط اللامركزي أو التوازني] (1980-14984) و(1985-1989)

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

أدى التركيز على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، فالشركات القوية كان لها القدرة على التأثير على القرارات، وتم إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات الأخرى، مثل: الزراعة، والهياكل القاعدية مثل (الطرق، السكن، المدارس..الخ).

فجاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الاختلالات، فتمت إعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات الأخرى، وأصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى (63 مليار دج) من مجموع 250 مليار دج، ما يمثل ضعفين ونصف ما كان يحظى به في الخطة الرباعية.

أهداف المخطط (1980-1984):

- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتخفيض الديون الخارجية، وتدعيم التكامل الاقتصادي.
- اتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بإنجاز المشاريع لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها.
- مواصلة سياسة التشغيل، وتطوير مستوى التأهيل.
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية عن طريق التخطيط، ووضع الوسائل المادية والبشرية الفعالة تحت تصرفه.
- متابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع تكييف هيكل الاستثمارات من أجل تأمين تغطية أفضل للحاجات الاجتماعية الأساسية، وإلغاء التأخر الهام المسجل في بعض القطاعات.

إلا أن عشية البدء في تنفيذ المخطط الخماسي (1980-1984) استند إلى حقيقتين في غاية الأهمية:

الأولى: العجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية.

الثانية: ارتفاع أسعار البترول من 17.25 دولار للبرميل سنة 1981.

وللخروج من هذه الوضعية الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني قامت السلطات بجملة من الإصلاحات الاقتصادية شملت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وتمثلت في إعادة الهيكلة ومنح الاستقلالية للمؤسسات العمومية.

1-1-**إعادة الهيكلة**: سنفصل فيها على النحو التالي:

إن تبني إعادة الهيكلة للأسباب السابقة الذكر والتي سنفصل فيها بعد بالتفصيل، وبالأخص للاختلالات التي عرفتها المؤسسات العمومية، ولقد عرفت هذه المرحلة نوعين من إعادة الهيكلة منها العضوية والأخرى مالية.

1-1-1- إعادة الهيكلة العضوية:

انطلقت عملية إعادة الهيكلة العضوية بعد صدور المرسوم المتعلق بها في 4 أكتوبر 1980، ضمن المخطط الخماسي الأول، حيث كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 8 مؤسسات وتعداد المؤسسات الجهوية 256 مؤسسة، وكان الهدف هو تفتيت الأول إلى 145. والثانية إلى 1200مؤسسة، وتمت هذه العملية على مرحلتين المرحلة الأولى والتي امتدت من فيفري 1981 إلى 1982، واهتمت هذه المرحلة بالإجراءات التالية:

- كيفيات تطبيق تحويل الملكية.
- تمويل استغلال المؤسسات الجديدة المنبثقة عن هذه العملية.

وانتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 مؤسسة.

أما المرحلة الثانية فقد انطلقت ابتداءا من ماي 1982، وهي تتعلق بمتابعة تطبيق إعادة الهيكلة العضوية وتحضير ظروف نشاط عادية للمؤسسات الجديدة.

أما الأسس التي قامت عليها إعادة الهيكلة العضوية تتمثل في:

- التحكم في الأدوات الإنتاجية والاستغلال العقلاني للطاقات في المؤسسات الصناعية.
- تبسيط مهام المؤسسات العمومية عن طريق الفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع والتنمية.
- وهذا من خلال تقسيم المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات ذات حجم صغير ومتوسط.
- وتوزيع مقرات بعض المؤسسات على العواصم الجهوية والمدن الداخلية لتخفيف الضغط على الجزائر العاصمة التي تتركز فيها المؤسسات الصناعية بشكل أكبر.

ونظرا للحجم الكبير الذي وصلته كثير من المؤسسات الوطنية سواء من حيث الأهمية الاقتصادية أو عدد المستخدمين أو مقدار السلطة التنظيمية كان من الضرورة بمكان إعادة هيكلتها، إذ أن هناك أسباب وعوامل أخرى يمكن أن نوردها فيما يلي:

- **عوامل تطورية:**

وهي ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة سواء من الناحية التكنولوجية أو الاقتصادية، ضف إلى ذلك ما حققته الجزائر من قفزة نستطيع أن نقول عنها نوعية في مجال التنمية بمختلف أنواعها بالرغم من بعض النقائص ومن أهمها اكتساب الخبرة في ميدان قطاع الصناعة بالخصوص وتطور ملحوظ في البنى التحتية وتوفر اليد العاملة المؤهلة.

- **عوامل تنظيمية:**

وتمثلت في بعد المركزية في التنظيم على مستوى الوحدات الصناعية من خلال الإدارة المركزية والمتمثلة في المديرية العامة والوزارة التي لم تستطيع التحكم في تضخم الشركات الصناعية، ضف إلى ذلك تعقد الجهاز البيروقراطي الذي أصبح يعرقل سير التنظيم الصناعي.

- **عوامل سياسية:**

وهو نية السلطات إلى التوجه إلى استقلالية المؤسسات ثم الخصخصة والشراكة الاقتصادية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تفكيك المؤسسات العمومية (تجزئتها) أو ما يسمى بإعادة الهيكلة هذه الأخيرة التي تعتبر تمهيدا نحو نظام اقتصادي واجتماعي جديد.

مبادئ ومعايير تجزئة المؤسسات:

- مبدأ الاختصاص في نشاط المؤسسة تبعا لعائلات متجانسة من المنتوجات.
- مبدأ اللامركزية الجهوية أي تقسيم جغرافي حسب وجود المركز الرئيس للمؤسسة ووفق لهذا المبدأ يتم تحويل المقرات الاجتماعية للمؤسسات العاصمة إلى جهات الوطن، وفي بعض الأحيان يتم تقريبها من مراكز الإنتاج من أجل الاستغلال العقلاني للإمكانيات البشرية والمادية.

1-2-**إعادة الهيكلة المالية:** إذ سنفصل فيها على النحو التالي:

تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة والمؤسسة من أجل تجسيد استقلالها وبالتالي الاستغناء على إعانات الدولة وبهذا تتحول المؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية، قادرة على التكفل بمهامها بعيدا عن الوصاية المركزية، وبالتالي يكف المسيرين بتبرير عجزهم لعدم استقلاليتهم في التسيير.

إن تبني هذه السياسة وهي إعادة الهيكلة منذ (1981)، لم يعطي النتائج المرجوة منه، مما سمح بظهور إصلاح مكمل وهو ما عرف فيما بعد باستقلالية المؤسسات التي تعد حلقة من حلقات الإصلاح بداية من 1988، وقد مهد لهذا صدور قانون (11/82) المؤرخ في 1982/08/21 المتعلقة بكيفية تنظيم الاستثمارات، منها ما يتعلق بالقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

ومن أهم النقاط التي شملها هذا القانون:

- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية.
- العمل على توفير مناصب العمل.
- إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة واعتماد صيغ التعاقد.
- توسيع الاستثمار ليشمل حيزا كبيرا من المناطق الجغرافية للوطن.
- تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ 49% من رأسمال الشركة.
- تنظيم الاستثمار الاقتصادي الخاص وتقديم الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين.

وكان هدف الدولة من سن هذا القانون للأغراض التالية:

- الرفع من الطاقة الإنتاجية.
- توفير مناصب العمل.
- الزيادة من الدخل الوطني.
- تحقيق مبدأ التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحقيق التوازن الجغرافي من خلال تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق المحرومة.

نتائج صدور قانون القطاع الخاص:

يسمح قانون رقم 11/82 لسنة 1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، بما يلي:

- رفع كل الحواجز التي تقف أمام هذا القطاع.
- ازدهر القطاع الخاص ليسجل سنة 1982 حوالي 5000 مؤسسة صناعية خاصة، 7000 مؤسسة تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- توجه القطاع الخاص إلى القطاعات التي لا تحتاج تكنولوجيا عالية والتي تكون لها مردودية في المدى القصير.

نتائج إعادة الهيكلة (العضوية المالية) للفترة -1980-1984)

نشير إلى أن هذه السياسة لم تنجح باعتبار أن المؤسسة الوطنية كانت تشكو من ضعف في تسييرها الداخلي موازنة مع جهاز إنتاجي عمومي ذي تكاليف مرتفعة، ويرجع هذا كله إلى الأسباب التالية:

- عدم تكامل المؤسسة الوطنية وتركيزها.
- عدم التخصص
- ضعف النظام الاقتصادي وثقله.
- اتجاه المؤسسات الاقتصادية إلى نشاطات اجتماعية.
- ضعف كفاءة الهياكل الداخلية.

- نقص استعداد العمال لهذه المرحلة.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الإصلاحات الاقتصادية الذاتية المستعجلة:

تسارعت الأحداث، لتضيف ضربة قاسية للاقتصاد الوطني، حينما هوت أسعار البترول، وتراجعت إيرادات ميزانية الدولة خاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، مما أدى هذا إلى العجز في تمويل المشاريع المدرجة أمام هذا الوضع الخطير كان رد فعل صانعي القرار في الجزائر هو الذهاب نحو إصلاح ذاتي شامل لكل القطاعات على المستويين الاقتصادي والسياسي.

وما يهمنا هو الشق الاقتصادي، ومن بين الإجراءات المتخذة على سبيل المثال استقلالية المؤسسات العمومية.

2-1- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية

تتضمن هذه المرحلة أبعاد اقتصادية واجتماعية، تساعد المؤسسة على الإصلاح من أجل النمو الاقتصادي، فتحديد المبادئ العامة للتنظيم الاقتصاد الوطني، ارتكزت على ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة خاصة عن طريق احترام معايير الإنتاج والإنتاجية وعن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير.

وقد تم وضع الإجراءات القانونية في جانفي 1988، بمصادقة المجلس الشعبي الوطني، من خلال تحويل تسمية المؤسسة العمومية الاشتراكية إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية.

وفي إطار استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية المطلقة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة الوصية (الوزارة).

كما أصبحت المؤسسات الاقتصادية العمومية شخصية معنوية مستقلة عن الدولة، حيث أن هذه الأخيرة هي مالكة مساهمة في رأسمال المؤسسة، بينما صناديق المساهمة هي التي لها الحق في التصرف في كل ما يتعلق بتسيير الممتلكات وتحديد مختلف العمليات على عناصر أصول المؤسسة من

بيع وتحويل وغيرها، أما على مستوى المؤسسة فنجد من الناحية التنظيمية، الهيئات التي نجدها في المؤسسات الخاصة (مجلس الإدارة، جمعية المساهمين).

أهداف استقلالية المؤسسات العمومية:

- حصولها على فرص أكثر للمبادرة وتحمل المسؤولية والنتائج.
- الاهتمام بالعامل كأحد أهم عناصر العملية الإنتاجية.
- التخلص من القيود البيروقراطية والوصاية الإدارية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الفعالية الاقتصادية.
- الوصول بالمؤسسات الاقتصادية العمومية لأن تصبح شركات تضامن بالأسهم.
- التخلي عن مبدأ تدخل الدولة كحاكم لها من الجانب المالي كالإعلانات، تحديد الأسعار، تعيين المسؤولين، ومن الجانب الاقتصادي كرسم السياسات والأهداف.

غير أن هذه السياسة فشلت أضعفتها المشاكل البيروقراطية هذه الأخيرة لم تسمح لها بإنشاء علاقات مع محيطها رغم المزايا التي جاءت بها إصلاحات 1988 والمتمثلة في:

- تمتع المؤسسة العمومية بشخصية معنوية.
- مبدأ الاستقلالية المالية.

غير أن الأهداف التي كانت مرجوة لم تتحقق للأسباب التالية:

- استمرار تدخل الجهات الوصية.
- ضغوط على الموارد الخارجية (مشكل المديونية الخارجية).
- تأخر في عملية انعاش وإعادة هيكلة المؤسسات.
- تحديد صلاحيات وطريقة تسيير أجهزة الإدارة وتسيير مراقبة المؤسسات العمومية والاقتصادية والنتائج الاقتصادية المترتبة عنها.

النتائج الاقتصادية والاجتماعية العامة لفترة التصحيح الاقتصادي الذاتي (1980-1989):

- المخطط الخماسي الأول وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد ومن ثم الاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية لكن سجلت اختلالا في التوازن كان لابد من تقويمه، وهذا ما أراد المخطط الجديد القيام به.
- تحقق خلال الفترة 1980-1984 مجموعة من الأهداف المسطرة:

- تضاعف الناتج الداخلي الخام من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225 مليار دج سنة 1984.
- سجل الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نمو قدره 5.8% سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك: قطاع الصناعة 9.50%، البناء والأشغال العمومية 8.6%، المحروقات 28.6%، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود بزيادة 1.2%.
- عرف مجال الشغل تجسيد ما مقداره (720 ألف) منصب عمل جديد، أي بنسبة 61%.
- النصف الثاني من الرقم المستهدف وهو 115600 منصب من الثمانينات عرف الاقتصاد الجزائري (1985-1989) . في ظل الظروف التي اتسم بها الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الأمر الذي أرغم الدول المصدرة للبترول بما فيها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف، مما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متمثلة في:

- **الأوضاع الاقتصادية:**

- لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز المالي.
- ركود اقتصادي على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية.
- انخفاض المداخيل من العملة الصعبة.
- انخفاض عملية الاستيراد.
- تقليص كبير في حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بالعملة الصعبة.

- واجهت الدولة في 1987 صعوبات جمة في الحصول على القروض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية، ومعدات التجهيز، وخدمة الدين، وهذه الأخيرة فجرت الأوضاع الاجتماعية.
- تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.7% خلال الفترة (88.87).

- **الأوضاع الاجتماعية**

- تراجع نتائج التشغيل، حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000 منصب من أصل 720000 منصب استهدفها المخطط، بنسبة لا تتعدى 37%.
- استمر التراجع في التشغيل حيث لم يتعدى عدد المناصب المتوفرة خلال 1989 (نهاية المخطط) 76000 منصب فقط، مما رفع من معدلات البطالة.
- ارتفاع معدلات البطالة جراء الانكماش الذي ضرب الاقتصاد الجزائري (15% في 1984 إلى 17% في 1989).
- ضآلة الإنتاج وندرة المواد الواسعة الاستهلاك وكثرة الطوابير أمام نقاط البيع للحصول على الموارد الضرورية، كالسميد والزيت مثلا.

3- الإصلاحات الاقتصادية والتصحيح الهيكل (الإصلاحات الخارجية، الإصلاحات المدعومة) وشرطية صندوق النقد الدولي (1989-1991):

انتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة الإصلاحات المستعجلة الذي قامت بها خلال الفترة (1986-1989) إلى النتائج التي مرت بنا سابقا وانطلاقا من هذا الوضع المعقد بات أمام الحكومة أربع تحديات (ملفات) من الوزن الثقيل، فكان لا خيار أمامها سوى اتفاقية "ستاندباي" التي ترعاها المنظمات الدولية فهل يا ترى تمكنت الحكومة من تحقيق أهدافها عبر هذه الآليات (المنظمات الدولية) لهذه الملفات الأربعة؟

أ- **الملفات الثقيلة: الأول:** هو العمل على توفيق التراجع الاقتصادي وبعث النمو من جديد. **والثاني:** يتمثل في البحث عن حل عاجل للمديونية الخارجية. **والثالث:** فقد تمثل في السعي لإعادة

التوازن في ميزان المدفوعات، **والرابع**: من أجل وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي. وعلى هذا الأساس سطرت الحكومة برنامجا لمعالجة هذه الملفات.

ب- **شرطية الهيئات الدولية**: ولتنفيذ هذا البرنامج كان قيد الموارد المالية لتطبيقه، مما جعل من هذه الفترة (1989-1991) تنفرد باتفاقيتين سريتين بين الحكومة والهيئات المالية الدولية حول ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي، طلبا للعون المالي، ونظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها هذه الهيئات لابد من الإشارة إلى أهم أهداف هذه الهيئات الدولية وفق المخططين التاليين:

المخطط رقم 01: يبين أهداف صندوق النقد الدولي

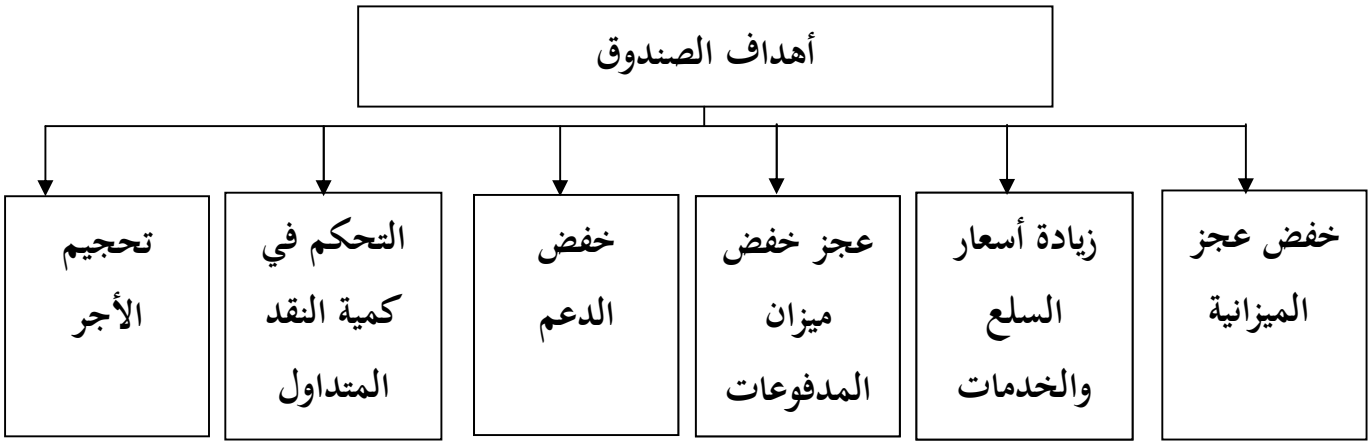

من المخطط أعلاه إن صندوق النقد الدولي كان ولا يزال هدفه الأساسي هو تسوية الوضع النقدي ليسهل التبادل التجاري والاندماج شيئا فشيا مع آليات السوق.

المخطط رقم (02): يبين أهداف البنك الدولي

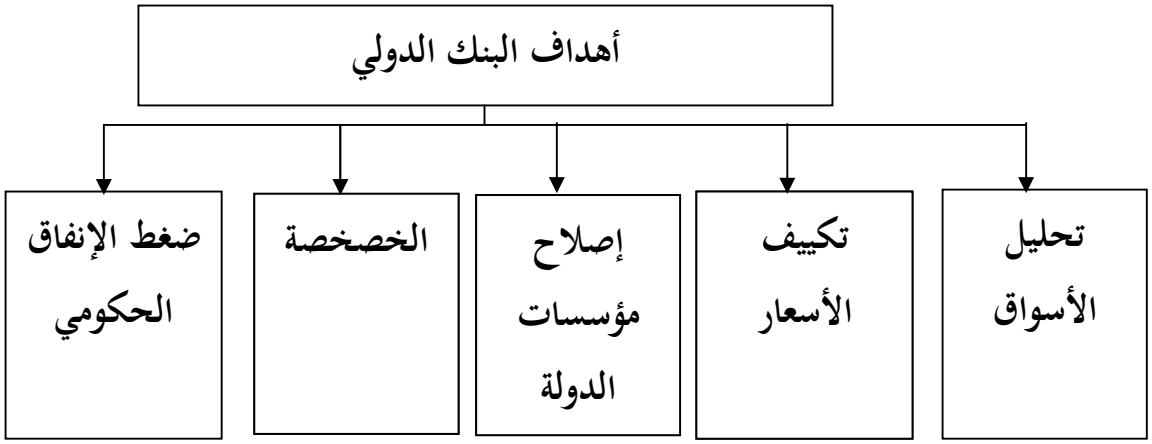

من المخطط أعلاه نستنتج أن البنك الدولي يساعد الدول الأعضاء على تعمير اقتصادياتها المخربة أو تنمية اقتصادياتها المختلفة وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية.

بدأ دور صندوق النقدي الدولي يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائرية للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، وأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزمات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

3-1- برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال 89-91: (اتفاق الاستعداد الائتماني الأول)

قررت السلطات تدعيم جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي باعتماد برنامجين مدعمين من قبل صندوق النقد الدولي **FMI** سنتا 1989 و1991، وتضمنا تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه، وقد صاحب ذلك اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية، تعديل سعر الصرف الاسمي وبالتالي تخفيض قيمة العملة.

3-1-1- الاتفاق الأول Stand by (30 ماي 1989-30 ماي 1990)

أبرمت الجزائر الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، وفي إطار هذا الاتفاق وافق **FMI** على تقديم 155.7 مليون دولار والتزمت الجزائر بتحقيق الشروط التالية:

- اتباع سياسة نقدية صارمة وأكثر تقييدا، وذلك من خلال وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي عن طريق تكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض وإنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي.

- تقليص عجز الموازنة وذلك بإحداث تحول في الحساب الجاري من عجز 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1989 إلى فائض نسبته 6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1991.
- تخفيض تدريجي لقيمة الدينار.
- إدخال المرونة في الأسعار في جويلية 1989 (تحرير الأسعار).

ومع بداية السداسي الأول لسنة 1990 ظهرت إرادة التفاوض حول اتفاق تثبيت ثاني لكن أزمة الخليج أوقفت مبادرة السلطات الجزائرية بشأن هذا الاتفاق نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول، أي إتمام الإصلاحات دون الحاجة لصندوق النقد الدولي، لكن النتائج كانت مخيبة للأمال، إذ أسعار البترول لم تعرف تغيرات طفيفة فعادت السلطات إلى إعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1991، مع الرضوخ وتطبيق الشروط السابقة الذكر، انتهت بإبرام عقد التثبيت الثاني في سنة 1991.

3-1-2- الاتفاق الثاني (اتفاق الاستعداد الائتماني) 03 جوان 1991:

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وأمام ارتفاع خدمة الدين لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي من جديد لطلب المساعدة منه فك الضائقة المالية التي كانت تتخبط فيها، وتم التوقيع على اتفاق ثاني في 03 جوان 1991، وتحصلت بموجبه على قرض مقداره 400 دولار من **FMI** تم استهلاكه على أربع دفعات، كما أبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاق مع البنك الدولي تحصلت بموجب على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار يخصص لتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وجاء هذا الاتفاق ليستكمل برنامج التعديل في معظم المجالات وتضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشر الربحية الاقتصادية والمالية وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات.

- تخفيض قيمة العملة الوطنية (تقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية).
- تحرير الأسعار ورفع الدعم الكلي عنها مع نهاية 1991. (تقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية).
- إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم دعم وإلغاء إعانات الاستهلاك.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال التراخيص بالاستيراد بدون دفع ورفع جميع القيود وتمكين القطاع الخاص من المشاركة فيها.
- إصلاح أسلوب تسيير النظام المصرفي وإعطاء استقلالية لمؤسسة الإصدار اتجاه الخزينة بهدف تحقيق شروط الاستقرار.
- إصلاح النظام الجمركي والضريبي وجعله نظام بسيط (بالمساهمة المالية والتقنية للبنك العالمي).
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور.
- تخفيض النفقات العمومية وخوصصة المؤسسات العمومية.

نتائج برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال 89 إلى 91:

وعندما شرع في تطبيق هذه الإصلاحات، تم رفع الدعم عن بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع من طرف المجلس الشعبي الوطني آنذاك، كما خفضت قيمة الدينار بـ 22% في سبتمبر 1991، ومع هذا لم يتيسر تماما تنفيذ برنامج التصحيح بمساعدة صندوق النقد الدولي في عام 1991 وذلك للأسباب التالية:

- قررت السلطات عدم اللجوء إلى ترتيبات شاملة لإعادة جدولة الدين الخارجي مع نادي باريس ولندن مما حد بشدة من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج.
- لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لعام 1991 مما ساهم في انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها الدولارية وإلى هبوط الإنتاج وخصوصا في قطاع الصناعات التحويلية والبناء.

- لم يكن البرنامج مسند إلى إجماع عريض بين الشركاء الاجتماعيين، إذ شعر أصحاب الأعمال أن تعديل سعر الصرف ترتب عليه أثر ضار بالنسبة لعملياتهم، لأنه أدى إلى رفع تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة، وزاد من أعباء خدمة الدين الخارجي، بينما تعذر نقل هذه الزيادات إلى الأسعار المحلية التي لم تكن قد تحررت إلا جزئيا، أما بالنسبة للنقابات العمالية فلم يتم إشراكها كطرف في الاتفاق ولم تكن مستعدة لقبول انخفاض الأجور الفعلية بسبب انخفاض قيمة الدينار وبناء عليه اضطرت الحكومة إلى منح زيادات كبيرة في الأجور اعتبارا من عام 1992.

قائمة المراجع:

- دوايسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الكتوراه، دولة افهم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، 2006.
- سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932، 1978،قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص 27.
- زيومري نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 104.
- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 04.
- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000-2009، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، العدد6، 12 فيفري 2009.
- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ص 120 بتصرف.
- عبد الرحمن التومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، مرجع سبق ذكره.
- دروس على موقع التعليم عن بعد www.onfed.edu.dz تاريخ الاطلاع 2018/02/25.
- وردة عويسي، البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي واسعار النفط، حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، ص 19.
- Abdel Hamid, Brahimi, L'économie Algérienne office des publications, universitaires, Algerie, 1991, p 350.
- وردة عويسي، البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي واسعار النفط، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- نقلا عن فرفار سامية، مقال المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر، بتصرف، ص 04.
- فرفار سامية، مقال المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر، بتصرف، ص 05.
- Hachimi Madouche, L'entreprise et l'économie Algerienne quell Avenir, Alger, 1988, p 05.
- الجريدة الرسمية رقم 1982/34، الصادرة في 1982/08/24، ص 1693.
- تومي، الإصلاح ات الاقتصادية، مرجع ذكره.
- من صياغة الباحث بالاعتماد على المراجع السابقة، بتصرف.
- محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ص 57.
- كربالي بغداد، نظرية عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 04.
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الشغل، الجزائر، جوان 2002، ص ص 54-55.
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الشغل، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

خلاصة المحاور السابقة:

نستنتج من المحاور السابقة أنها كانت تؤسس لبناء اقتصاد دولة، إذ عرفت نجاحا تارة وإخفاقا تارة أخرى. يمكن تقديمها في النقاط التالية:

- واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال كان على قدر كبير من التخلف والتدهور.
- ازدواجية قطاعية وتفاوت جهوي كبير وتخريب للنسيج الصناعي.
- اعتماد نموذج تنمية كانت الدولة فيه هي صاحبة القرار في التخطيط، الاستثمار، الإنتاج، والتوزيع...الخ
- جهد استثماري ضخم غير كثيرا من معالم الفقر والأمية والجهل، بل قلص فجوة التخلف بكل أشكاله على المستوى الوطني.
- كون الاقتصاد الجزائري يعتمد في الأساس على موارد الطاقة لتمويل التنمية أصيب بصدمة سنة 1986.
- أجر أصحاب القرار على المبادرة بإصلاحات اقتصادية عاجلة منها الداخلية وأخرى خارجية.
- مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر غائبة عموما وهذا يعود بدرجة إلى تشريعات وطبيعة النظام الاقتصادي.
- القبول بشرطية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يعبر عن عجز الدولة في شكل كبير وصريح في تحقيق أهداف التنمية.

وعلى هذا الأساس نعتقد بأن خاتمة هذه المحاور يمكن وضعها تحت عنوان "الاقتصاد الجزائري من تراكمات الاستعمار إلى ملامح الإصلاح، إذ تشكل حلقة وصل وربط مع المحاور القادمة والتي يمكن عنونتها (الاقتصاد الجزائري من سياسة التوجيه إلى سياسة الانفتاح).

المحور الرابع: الاقتصاد الجزائري من سياسة التوجيه إلى سياسة الانفتاح

إن الضغوطات الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) والخارجية (حصار دولي غير معلن)، ومع الضعف الذي أصاب أركان الدولة، كان ليس من السهل الانتقال وبصفة جذرية من اقتصاد اشتراكي موجب دام أكثر من عشريتين إلى اقتصاد مناقض تماما للأول في قواعد عمله ومن هنا بات أمام صانعي القرار في الجزائر تجاوز الأزمة وهذا من خلال السياسات والبرامج التي رصدها أصحاب هذا القرار وهذا ما نتناوله في هذا المحور من خلال:

1-البحث عن التصحيح الهيكلي في إطار هيكلة الديون الخارجية (1991-1993):

حاولت الحكومة في هذه الفترة معالجة مشكلة المديونية الخارجية إذ شهدت هذه الفترة (91-93) برنامجين لحكومتين حيث واجهت كل منهما مشكلتين المديونية الخارجية والوضع السياسي.

1-1- برنامج الحكومة الأولى: (1991/06/05):

وقد قدمت برنامجا تميز بثلاث توجهات إصلاحية:

التوجه الأول: يتعلق بهيكل المؤسسات العمومية لما أصابها من تدهور وضعف نتيجة الإستراتيجية التجزيئية التي شهدها القطاع الصناعي في الثمانينات (بحجة الفصل بين التخطيط، الاستثمار، الإنتاج، التجارة)، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية من جديد نحو التجميع في شكل شركات قابضة (هي الشركة التي تحتوي شركات أخرى تسمى الشركات التابعة وفرض سيطرتها عليها في اتخاذ القرارات لأنها تملك أغلبية الأسهم في رأسمال الشركات التابعة).

التوجه الثاني: هو تنظيم السوق المالي (النظام المالي) وكان ذلك من خلال إنشاء بورصة مالية للقيم المنقولة.

التوجه الثالث: يحدد الإطار أو النموذج الذي تم على أساسه التنمية وهذا من خلال العودة إلى التخطيط الذي يوجه السياسات دون إصدار أوامر للمؤسسات بالتنفيذ (وعلى هذا الأساس لابد للجهاز التنفيذي أن يشرك القطاعين العام والخاص).

هذه التوجهات الثلاثة كانت تعني الاستجابة لأحد أهداف البنك الدولي والمتمثلة في الخوصصة وهي آلية تسهل عملية الاندماج في اقتصاد السوق.

1-2- برنامج الحكومة الثانية: (1992/07/08 إلى نهاية 1993م):

يمكن أن نلخص نتائجه في النقاط التالية:

- تراجع متوسط الاستهلاك الفردي بنسبة 20%.
- ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك 30%.
- ارتفاع حجم البطالة.
- ضعف استغلال الأراضي الفلاحية.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 25 مليار دولار.

2- برنامج التعديل التصحيح الهيكلي الأول (93-94):

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة، وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (الإرهاب)، وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات، وزادة الوضعية تدهورا، إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.

- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.

- إيجاد آليات وميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات، والخوصصة...).

- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.

- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.

- اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ومن المؤشرات الدالة على ذلك.

- انخفاض في عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994.

- انخفاض معدل التضخم إلى 38.5%.

- تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994.

- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة.

إن تحقيق تلك النتائج من خلال التطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك، حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك، فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وأهم الاختلالات الناجمة عن هذه المرحلة ما يلي:

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، وتدهور التبادل الخارجي، وعدم توازن ميزان المدفوعات.

- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب.

- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات، والاعتماد على استيراد المواد الغذائية أكثر من 50%.

وللعلم أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والتخفيف من العراقيل والتعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرين الخواص، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، وقد اتخذت عدة إجراءات تحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع الترقية العقارية، وإنشاء سوق مالي.

3- برنامج التصحيح (التعديل) الهيكلي الثاني (1995-1998):

تبين لنا من خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي (1993-1994)، أنه يمس جميع المجالات منها: المالية والنقدية، والتجارية والهيكلية وحتى القضايا الاجتماعية، إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة، ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام PIB خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.
- أن يعاجل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق معدل نمو 3.9% و4%، و4.5% خلال السنوات 1995، و1996 و1997 على التوالي.

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، و1.3% في سنة 1997، مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4% في سنة 1995، يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في اسعار البترول، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية.

- انخفض معدل التضخم من 21.7%، و33% وإلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 93 و96و 97، أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: 33.6% و29% و31% خلال السنوات 95، 96، 97 على التوالي.

- تقليص المديونية نتيجة عملية جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997.

وللتذكير في سنة 1995 كان إجمالي الدين الخارجي 31.573 مليون دولار، و33.561 مليون دولار في سنة 1996، و31.222 مليون دولار في سنة 1997، و30.473 في سنة 1998".

وللتذكير تم إصدار قانون سنة 1995 يرمي إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها، ودعم القطاع مع تحفيز المستثمرين الخواص.

وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12 وبدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية وصغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، وفي نهاية عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، تواصلت خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر أفريل 1998، أما القانون الخوصصة المعدل في مارس 1997، فيهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999، كما ان القطاع الصناعي هو المتضرر من تلك العملية بـ 54%، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 30% زيادة على تسريح حوالي 213 عامل إلى جوان 1998، ساهم برنامج الخوصصة لسنة 1995 على إدخال رأس المال والتكنولوجية المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية والرفع من قدراته، حيث واجه صعوبات جمة نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع التكاليف في السابق.

كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 و1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب، رغم أن الحكومة أنشأت وزارة إعادة الهيكلة كاملة لهذه العملية، وقد مس عملية التطهير 23 مؤسسة في نهاية 1996، مما ترتب عنها تسريح العمال بصورة جماعية في معظم القطاعات، ومنه على سبيل المثال فقد قطاع البناء 80.000 عامل.

إن المجلس الوطني لاقتصادي والاجتماعي يشير في تقريره لسنة 1998، أن النتائج المحققة في النشاط الصناعي غير مستقرة، حيث لم تحقق أي نتيجة إيجابية بصورة عامة، كما تدل معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي فيزيائيا، كما هو موضح في الجدول رقم (....)

الجدول رقم (09) تطور معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي فيزيائيا

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
المعدل النمو الصناعي فيزيائيا	-1.5	5.8	-0.5	-8.6	-7.2

Source : CNES, Rapport sur la conjoncture du second semestre, Avril 1998, p 27.

للعلم فأهم نتائج عملية الإصلاح الاقتصادي قد حققت معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسطرة، أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولكن بدرجة نسبية، وأهملت بعض الجوانب الاجتماعية، كالبطالة التي ارتفعت إلى 28% في سنة 1998 نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخوصصة البعض منها، كما أن تحرير أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع التدعيم سنة 1996، انعكس سلبا على مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين، نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية وخاصة في الفترة 94-97 وساهم إلى حد ما في اتساع رقعة دائرة الفقر، وقد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في جويلية 1999، أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي 6000 دج.

4- الوضعية الاقتصادية بعد 1998:

النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخاتم بمعدل 4.5% في السنتين 1998-1999 إلى 6.2% في سنة 2000. فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10.8% في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 9.4% في نفس الفترة لسنة 2001. إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار دولار، أي ما يمثل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2.7% في النصف الأول من سنة 2001، ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16% عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات بـ 33% ويليه المواد الغذائية بـ 25.8% من المجموع الكلي للواردات، إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة 2001، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري بـ 24% عن منتصف الأول لسنة 2000، وتشير نفس الدراسة السابقة، أن ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001، حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة، انخفضت مديونية الجزائر بـ 10% في سنة 2001 عن سنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار، كما أن انخفض التضخم إلى 1% سنة 2001.

وللتذكير، ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع العام بنحو ثلاثة أربع (4/3) إنتاج الصناعة التحويلية سنة 2001، وهذا الأمر يعطي أهمية خاصة لخطة الحكومة لتوسيع برنامج التخصيص ليشمل العدد الأكبر من الشركات الصناعة التابعة للقطاع العام في المرحلة المقبلة. "تشير النتائج المحققة في أهم الأنشطة الصناعية بين سنتي 1999 و2000، أن معدلات النمو غير مستقرة، حيث ارتفع في مواد البناء بنسبة 7%، وانخفض في كل من النسيج والجلود، والزراعة الغذائية، والحديد والصلب بالنسب التالية: 8.4%، 6.4%، 1% على التوالي كما يصرح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي".

قائمة المراجع:

- كربالي بغداد، نظرة عامة للتحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-14.

المحور الخامس: برامج التنمية

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجت في مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها، في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول. مما مكن من تخفيف عبء المديونية من جهة، وتمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى، من خلال سياسة تنموية تمثلت في المخططات التالية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد (من 2001 إلى 2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 إلى 2009) ضف إلى ذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي (من 2010 إلى سنة 2014) إذ سنقوم بتحليل ودراسة هذه البرامج على النحو التالي:

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في وسائل الميزانية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام الحكومي المتمثل في مشتريات السلع والخدمات، قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو، كما يمكن اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش ما دام الغرض منها هو كذلك، دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب).

2- وسائل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تستعمل الدولة واحدة من الوسائل التالية الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

2-1- تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطلب:

ويتم ذلك من خلال:

- التحويلات الاجتماعية وهي تلك المعونات التي تقدمها الدولة للأفراد، قصد إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة قصد رفع القدرة الشرائية للطبقات الهشة، كالمنح الممنوحة للبطالين، دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع، منح لذوي الحاجات الخاصة.

- التقليل من معدلات البطالة مثلا وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية اقتصادية أو اجتماعية كانت.

- تكييف الضرائب ومن ثم زيادة الدخل الفردي بطريقة غير مباشرة، ومن ثم رفع القدرة الشرائية للمواطن، الأمر الذي ينعش الاقتصاد فيما بعد.

2-2- تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض:

وهدف هذه السياسة هو أن تنتج المؤسسات سلعها وخدماتها بأقل تكلفة، وذلك من خلال تشجيع هذه المؤسسات وجعلها أكثر تنافسية بتخفيض الضريبة، التقليل من منح رخص الاستيراد، وهكذا تشجعها على الاستثمار ثم التوسع، البقاء النمو...الخ.

3- دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

يمكن حصر هذه الدوافع في كونها اقتصادية وأخرى اجتماعية على النحو التالي:

- ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وهذا بعد الأداء الهزيل لمعدلات مداخيل قطاع المحروقات، خاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 أين تهاوت أسعاره، أثر هذا الأخير على أداء الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر. لذا نستعرض تطوراته من خلال الجدول التالي هذا الأخير الذي يعتبر من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2000)

الجدول رقم (10): مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دج)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك الدولي على الموقع: .www بيانات أطلس العالم، صندوق النقد الدولي.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قدر بـ (0.2-) في سنة 1986، إذ كان نصيب الفرد منه بالدينار الجزائري 13008.773 دينار جزائري ليبقى بنفس الوتيرة إلى غاية سنة 1991 تقريبا.

- ليتحسن أداؤه (الناتج المحلي الإجمالي) فقد سجل (1.5+) سنة 1992 ليتحسن معه معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بـ (40908.035 دج).

- ليعاود الانخفاض في سنة (1993 و1994) بمعدل تغير قدره (2.102-) و(0.9-) على التوالي، وهذا ضمن برامج التصحيحات الخارجية التي أقرتها الدولة بمعية الهيئات المالية الدولية والتي أملت شروطا أكثر ما نقول عنها تعسفية لكن كان لا مناص ولا خيار منها.

- ليتحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995 بمعدل تغير قدره (3.848+)، إذ بلغ معه متوسط نصيب الفرد منه (71453.671دج) وليعرف ذروته في سنة 1998 بمعدل قدره (5.098+)، تضاعف معه متوسط نصيب الفرد (95926.075دج) وهذا مع الارتفاع الطفيف لأسعار النفط، لكن سرعان ما تهاوى أداؤه ما بين (1999 و2000) بـ (3.2، 3.8) على التوالي.

- والملاحظ هو ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ عرف هذا الأخير معدلات متباطئة بداية من (1986 إلى غاية 2000) الأمر الذي أثر على معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، هذا الأخير الذي تأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولي لكن مباشرة بعد تحسن أسعاره بداية من 2001 ونهاية 2000 توجب على الدولة صياغة وتطبيق حزمة من برامج التنمية السابقة الذكر لدعم النمو الاقتصادي خاصة بعد توقف الاستثمارات العمومية منذ بداية الثمانينات.

- ارتفاع معدلات البطالة هذه الأخيرة التي تفاقمت معدلاتها خاصة بعد أزمة 1986 على النحو التالي:

الشكل رقم (03): تطور معدلات البطالة بالجزائر (1985-2000)

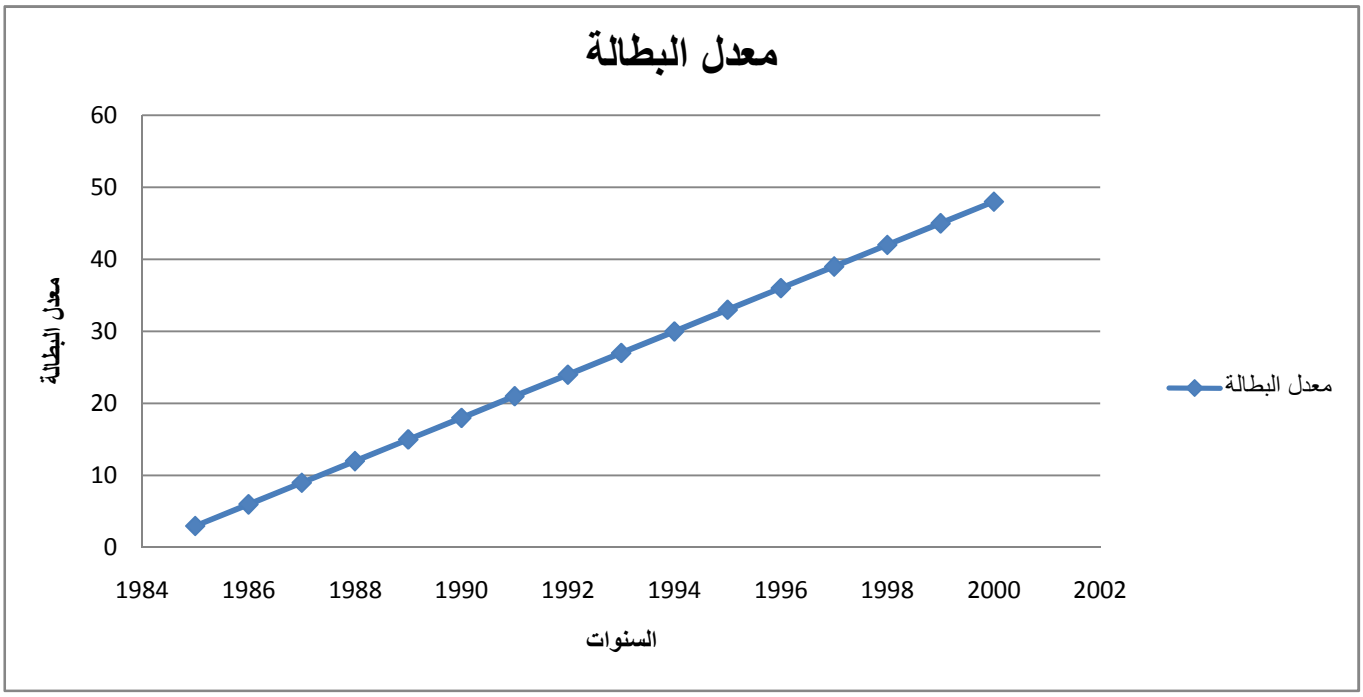

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة تفاقمت بداية من 1985 إذ قدرت بـ (9.7) لترتفع إلى (21.4) في عام (1987) وهذا مباشرة بعد الأزمة النفطية 1986، لتعرف نفس الوتيرة إلى غاية 1994 لترتفع أكثر مسجلة (24.4)، ثم تضاعف أكثر في سنة 1995 بـ (28.3) لتحافظ على نفس الوتيرة إلى غاية (2000) بانتظام مسجلة (23.8%) وهذا يمكن إرجاعه إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

- النمو الديمغرافي المتزايد نتيجة عدم تنظيم النسل وكذا تحسن مستويات الصحة، الأمر الذي صعب استوعاب هذا التزايد.

- الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية (1986) التي توقفت معها المشاريع الاستثمارية الأمر الذي فاقم معدلات البطالة، إذ لم يتعدى عدد مناصب الشغل 75000 منصب شغل خلال الفترة (1985-1989) في حين كان 140000 منصب شغل خلال الفترة (1980-1984).

4- شروط تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي:

- مرونة الإنتاج بالنسبة للطلب إذ يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة نتاجها.
- أن يكون الميل الحدي للإستيراد ضعيفا، ومن ثم الاتجاه القوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات المحلية.
- زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي من طرف المؤسسات وأن لا يكون هدفها الزيادة في تحقيق هامش الربح بالنسبة لها.
- أن يكون الناتج الداخلي الخام الفعلي خال من التضخم أو بحدة أقل. وبدون عجز خارجي يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن (الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية)، وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما وهو ما يسمى بفجوة "أوكن"، ويعتبر استعمال السياسة الميزانيتية التوسعية أنه لا يسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة.

5- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

أقر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بمخصصات متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 225 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل سنة 2000 والمقدر بـ 119 مليار دولار، ضف إلى ذلك هذا البرنامج لا يهدف غلى تسوية المشاكل الموجودة وإما هو تدارك التأخر المسجل المتراكم على مدى عشرية الأزمة، وإلى تخفيض التكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

5-1- أهداف مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تتمثل أهدافه فيما يلي:

- توسع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- فك العزلة عن المناطق النائية.
- بلوغ معدل نمو اقتصادي 5 و6% سنويا على مدار أربع سنوات.
- تخفيض نسب البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال الفلاحي.
- توفير السكن والتخفيف من حدته بتخصيص جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.

- الحد من ظاهرة التهميش، الفقر، الإقصاء.
- صيانة البنى التحتية.
- اختتام المشاريع التي هي في طور الإنجاز.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع.

5-2- مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

محتوى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يمكن توضيحه على النحو التالي:

الجدول رقم (11) محتوى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
دعم الإصلاحات	30.0	15.0			45.0	8.6
دعم إنعاش القطاع الإنتاجي - الفلاحي - الصيد البحري والموارد الصيدية.	10.6	20.3	22.5	12.0	09.5 55.9	12.4
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
تدعيم الخدمات العمومية وتحسين إطار حياة ومعيشة المواطن	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1

Source : Le programme de soutien à la relance économique, Rapport de consulat d'Algerie à montread, p 2.

ومن خلال الجدول أعلاه نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات على النحو التالي:

5-2-1- دعم النشاطات الإنتاجية:

أ- القطاع الفلاحي:

انطوى هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) هذا الأخير الذي كانت أهم برامجه مرتبطة بـ:

- مكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين وقدرت تكلفة البرنامج بـ 65 مليار دج.
- تعزيز حركية التدارك وتأهيل المستثمرات الفلاحية.
- ترقية التكوين والبحث والإرشاد.
- تحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي، وتنظيم الأسواق. وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- النهوض بأنظمة ملائمة لضبط السوق.
- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية.
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة المقارنة.
- تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.
- إنجازاته المحققة.

مباشرة بعد الانطلاق في تطبيقه سجل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أرقاما مشجعة وهذا ما تعكسه عدد مناصب الشغل المستحدثة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12) تطور عدد مناصب العمل الفلاحية المستحدثة (2000-2003)

السنوات	عدد مناصب الشغل المحققة	%
2000	142.287	21.68
2001	171.000	26.06
2002	163.499	24.92
2003	179.291	27.32
المجموع	656.077	100

Source : République Algerienne démocratique et populaire ministére de l'agriculture : (PNDA indicateurs Synthétique consolidés), Décembre 2002, p 01. Juillet 2003. P 05 et p 18.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب العمل المستحدثة قفز من 142 منصب عمل في سنة 2000 إلى 171 سنة واحدة، ثم لتتضاعف مناصب العمل وتقفز إلى 179 منصب عمل في سنة 2003 بنسبة قدرها (27.32%) وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية النسبية التي حظي القطاع الفلاحي متحصلا على المرتبة الثالثة ضمن المساهمة في الرفع من معدلات الناتج الداخلي الخام (PIB) بعدما كانت مساهمته ضئيلة جدا فيه لأن الأهمية النسبية كانت معطاة للقطاع الصناعي في فترة الثمانينات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (13) مساهمة القطاع الزراعي في PIB

السنوات	2000	2001	2002	2003
نسبة القيمة المضافة الزراعية في PIB	08.05	09.70	09.32	09.7

ب- الصيد والموارد المائية:

هذا البرنامج يتضمن أساسا في أول المطاف (البناء التصليح، الصيانة البحرية) وفي آخر المطاف (التكييف، التقييم، التبريد والنقل...الخ) للأنشطة الإنتاجية...

لذا حظي هذا العنصر في إطار هذا البرنامج باهتمام خاص في إطار قانون المالية 2001 وعلى النحو التالي:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAP AA).

- إدخال تعديلات جبائية، وشبه جبائية، جمركية تهدف إلى دعم نشاط المتعاملين.

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.

وجدير بالذكر أن المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج قدر بـ 9.5 مليار دج.

5-2-2- التنمية المحلية والبشرية:

باشرت الدولة في تخصيص مبالغ معتبرة لنهوض ببرامج التنمية المحلية والبشرية، هذه الأخيرة التي تعتبر كأحد أهم شروط بعث ودعم النمو الاقتصادي، حيث خصص لهذا الغرض غلاف مالي قدر بـ (113) مليار دينار جزائري ويشمل البرنامج ما يلي:

- يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، حيث تكمن مهمتها في التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كافة التراب الوطني.

5-2-3- تنمية الموارد البشرية:

- اهتم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي اهتماما كبير بتنمية الموارد البشرية، حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ 90.3 مليار دينار جزائري، وتوزع هذا البرنامج على الجدول التالي:

الجدول رقم (14): توزيع

البيان	المبالغ المخصصة
- التربية الوطنية	27 مليار دج
- التكوين المهني	9.5 مليار دج
- التعليم العالي	18.9 مليار دج
- البحث العلمي	12.38 مليار دج
- الصحة والسكان	14.7 مليار دج
- شباب ورياضة	4 ملايير دج
- الثقافة والاتصال	2.3 مليار دج
- الشؤون الدينية	1.5 مليار دج

5-2-4- قطاع البناء والأشغال العمومية والهياكل القاعدية

خصص لهذا الأخير نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد بـ 210.5 مليار دج علا مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1%، وهذا ما يوحي الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع لتدارك العجز الكبير الذي عرفه هذا القطاع، إذ شمل هذا البرنامج على جوانب أهمها:

أ- **التجهيزات الهيكلية للعمران:** توزع هذا الأخير على النحو التالي:

- البنى التحتية للموارد المائية .....31.3 مليار دج
- البنى التحتية للسكك الحديدية.....54.6 مليار دج
- البنى التحتية للاشغال العمومية.....45.3 مليار دج

- تأمين الموانئ والمطارات والطرقات وهذا عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة وقصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه وقدرت تكلفته بـ 1.7 دج.

- الاتصالات وهو مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله تكلفة هذا المشروع قدرت بـ 10 ملايير دج.

ب- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات.

وتوزع هذا البرنامج على النحو التالي:

- المحيط.....6.1 مليار دج
- الطاقة.....16.8 مليار دج
- الفلاحة.....9.1 مليار دج
- السكن.....35.6 دج

وكان هدف هذا البرنامج هو حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي، والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب وإعطاء روح جديدة للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية.

- خلق مناصب العمل.

ومما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- الأغلفة المالية المرصودة خلال سنوات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) لجميع القطاعات السابقة الذكر هي مبالغ ضخمة لم يسبق وأن شهدها تاريخ الاقتصاد الجزائري.
- استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على حصة الأسد من نسبة الاستثمارات الإجمالية.
- البرنامج أعطى أهمية قصوى لمعالجة الاختلالات المحلية خاصة ما تعلق منها بمشكلة السكن.
- أعطى البرنامج أهمية للقطاع الفلاحي من خلال الأغلفة المرصودة له، لأن الدولة أدركت أن هذا الأخير تتمحور حوله كل القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية.

5-3- نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتمد تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له، والمستندة على مجموعة من المؤشرات سنعرضها على النحو التالي:

5-3-1- النمو الاقتصادي: عرف معدل النمو الاقتصادي على مدار الأربع سنوات تطورا ملحوظا، وهذا ما يعكسه تطور الناتج المحلي الإجمالي وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15) تطور الناتج المحلي الإجمالي (2000-2004)

السنوات / المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)		2.1	4.7	6.9	5.2
عجز فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي		-0.6	-0.1	-3.53	6.9
عجز/ فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي		11.7	12.9	13.08	13.10

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات (ONS)

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات لا بأس بها خلال فترة تطبيق البرنامج، ابتداء من 2001 انتقل هذا الأخير من 2.1% إلى 4.7%، 6.9% لسنوات 2002، 2003 على التوالي، لينخفض مجددا في سنة 2004 لكن نسبة قليلة تقدر بـ (1.7%) مقارنة سنة 2003، لكن يمكن القول أن كل هذه المعدلات موجبة انعكست بالإيجاب على المستوى المعيشي للمواطن.
- وجود عجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2001 إلى 2003 بـ (0.6-)، (0.1)، (3.53) ليتم بعد ذلك تحقيق فائض في سنة (2004) وهذا نظرا لارتفاع أسعار النفط.

تجدر الإشارة أن الزيادة الحاصلة في تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي ساهم فيها أبرز القطاعات الاقتصادية التي بدورها ساهمت أيضا في رفع معدل النمو خلال فترة البرنامج.

أ- **قطاع الصناعة:** حققت الصناعة معدلات نستطيع القول عنها إيجابية إلى حد ما، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (16) تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال (2001-2004)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المتوسط السنوي (%)
1-القطاع العام	-1.3	-1.5	-3.2	2.6	-0.8
- الطاقة	5.0	4.3	6.6	6.7	5.6
- صناعة الحديد	10.4	7.0	9.1	11	9.3
- مواد البناء	0.3	6.2	-7.5	10.3	2.3
- مواد غذائية	12.4	-19.1	-20.6	-16.5	-17.1
- مواد كيميائية	-2.9	-5.9	-10.4	-5.9	-6.2
- الخشب والورق	-13.0	-2.3	-2.0	9.4	1.9
- النسيج	-14.7	3.8	-0.3	-11.7	-5.7
- صناعة الجلود	-0.6	19.0	6.5	22	-1.0
2- القطاع الخاص	3.6	5.0	3.5	3.5	4.5
القطاع الصناعي = القطاع العام + القطاع الخاص	2.0	1.2	3.2	3.2	2.3

المصدر: تقرير وزارة المالية، الوضعية الاقتصادية والمالية في نهاية سبتمبر 2004، بالإضافة إلى الاعتماد على صندوق النقد الدولي 2005، الفترة (2001-2004).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن القطاع العام سجل متوسط نمو سلبي بقطاع الصناعة ابتداء من (2001) بـ (1.3-)، (1.5-)، (3.2-) لسنوات 2002، 2003 على التوالي، باستثناء سنة (2004) التي سجل فيها نمو إيجابي قدر بـ (2.6) إلا أن هذا لم يساهم أكثر في رفع متوسط النمو السنوي الإجمالي الذي قدر بـ (0.8-)، وإذا قمنا بالتحليل أكثر نجد أن هذا التراجع راجع إلى أن جل مكونات القطاع العام سجلت معدلات نمو سلبية (المواد الغذائية، المواد الكيميائية، الخشب والورق، النسيج،

صناعة الجلود)، بـ (17.1-، (6.2-)، 1.9، 5.7-، 1.0-) لسنوات 2001، 2002، 2003، 2004 على التوالي.

- أما القطاع الخاص فسجل متوسط نمو سنوي إيجابي على مدار الأربع سنوات بنفس الوتيرة تقريبا بـ 3.0، 3.5، 3.5 لسنوات (2001، 2003، 2004) ما عدا سنة 2002 الذي سجل فيها معدل نمو لا بأس به قدر بـ (5%)، إذ قدر المتوسط السنوي بـ (4.5%)، إلا أن هذا غير كافي مقارنة بالمبالغ المرصودة، وهذا التراجع خاصة في القطاع العمومي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب منها التعقيدات الإدارية، سوء التسيير وضف إلى ذلك الضعف الكبير الذي أصاب القطاع خلال السنوات الماضية إثر الإصلاحات المتكررة.

ب- قطاع الفلاحة: كان هدف القطاع من خلال تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2001-2004) هو تحقيق نمو سنوي للإنتاج قدره (10%)، وإنشاء 650000 منصب عمل وهذا ما تناولناه سابقا.

أما فيما يخص الإنتاج، فقد استطاع القطاع تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 13.2% سنة 2001، ثم ليتراجع مردود الإنتاج إلى (-1.3%) سنة 2000 بسبب الجفاف، أما سنة 2003 فشهدت تحقيق أرقام قياسية، وهذا راجع لتحسن الظروف المناخية حيث قدرت بنسبة 17%، وفي سنة 2004 عرف الإنتاج الزراعي انخفاضا قدرت نسبته بـ 3.1% ويرجع ذلك لانخفاض إنتاج الحبوب، حيث قدر إنتاجه بحوالي 40.8 مليون قنطار.

وكذا شهد إنتاج اللحوم الحمراء معدلات سلبية قدرت بـ (-4.8%) وإذا ما قارنا ما كان مخطط له من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فلم تكن النتائج المحققة تتطابق مع الأهداف المسطرة، أما فيما يخص عدد مناصب العمل المستحدثة، فاستطاع المخطط إنشاء747000 منصب شغل شبه دائم منها 336000 منصب شغل دائم وهي نتيجة جد مقبولة.

ج- البناء والأشغال العمومية: عرف هذا الأخير قفزة نوعية من حيث نموه، فإذا انتقل من 2.8 نقطة في سنة 2001 إلى 8.2 نقطة في 2002 هي خطوة عملاقة، حيث أصبحت الجزائر كلها ورشات بفضل المشاريع الاستثمارية الضخمة كما ونوعا وأموالا ساهم في الرفع من معدلات الناتج المحلي الإجمالي هذا الأخير ساهم بدوره في رفع معدلات النمو وهذا كما يظهره الجدول الوالي.

الجدول رقم (17): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في PIB

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
قطاع البناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8
معدل الناتج المحلي الإجمالي %	2.6	4.0	6.9	5.5

Source : Banque d'Algerie, Les annexes des Rapports des année 2003 (p79), 204 (p163), www.bank-of-algerie.dz

د- التوازنات المالية الكلية: والمتمثلة في:

- **معدلات التضخم:**

عرفت هذه الأخيرة معدلات مرتفعة خلال فترة البرنامج وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور معدلات البطالة

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- أن معدلات التضخم كانت مرتفعة خلال هذه الفترة وخاصة في سنة (2001-2004) بـ (4.2، 3.6) على التوالي وهذا يرجع إلى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، أما

سنوات 2002 و2003 فشهدت انخفاض في معدل التضخم حيث سجل (1.4، 2.6) على التوالي.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن هذه النتائج لم تتوافق مع ما كان مخطط له من خلال هذا البرنامج (2001-2004).

- **ميزان المدفوعات:**

حيث حقق هذا الأخير رصيدا إيجابيا قدر بـ 9.6 مليار دولار، إلا أن الارتفاع المتزايد للواردات سنة 2004 والمقدرة بـ 40% مقارنة بسنة 2003، ويرجع هذا لسبب حرية التجارة الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي.

- **الديون الخارجية:**

تقلصت بفضل السياسة المنتهجة من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، إذ بلغ 21.41 مليار دولار (2004) بعدما كانت 25.1 مليار دولار سنة (2000).

- **الناتج الداخلي الخام:**

عرف هو الآخر معدلات لا بأس بها فارتفع من 54.7 مليار دولار سنة (2000) إلى 84.6 مليار دولار سنة (2004) وهذا بفضل مساهمة كل القطاعات المنتجة المتمثلة في قطاع (الصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية).

هـ التشغيل والحماية الاجتماعية:

إن هذا البرنامج خصص له غلاف مالي قدره (16 مليار دج)، يسمح بتوظيف 70.000 منصب شغل دائم للفترة (2001-2004)، في حين خصص 3 مليار دج لفائدة الشرائح الأكثر هشاشة من المجتمع، وإعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة، وإعادة إنعاش سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب (ANEM) إذ سمح هذا البرنامج بتخفيض معدلات البطالة بنسب معتبرة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 18: معدلات البطالة بالجزائر (2001-2004)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة %	27.3	25.7	23.7	17.7

Source : Ministére de la propective, et des statistiques algerie en quelque chiffres les editions et nos, Rapport « Emploi et chomage » des années 2001-2004 www.ons.dz

6- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

بعد إنتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بالتكميلي مواصلة للإنجازات المحققة من قبل برنامج (2001-2004) وهذا من أجل تثمينها، إذ خصص له غلاف مالي قدر بـ 4203 مليار دج وبإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، انتقل غلافه المالي 8705 مليار دج، أي حوالي 114 مليار دولار كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (19): المبالغ المخصصة للاستثمارات المختلفة (2005-2009)

القطاعات	المبالغ بالملايير (دج)
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشية السكان منها	1.908.5
- السكان	555.0
- الجامعة	141.0
- التربية الوطنية	200
- التكوين المهني	585
- الصحة العمومية	85.0
- تزويد السكان بالماء	127.0

- الشباب والرياضة	60.0
- الثقافة	16.0
- إيصال الغاز والكهرباء	65.0
- أعمال التضامن الوطني	95.0
- تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1
- إنجاز منشآت للعبادة	10.0
- عمليات تهيئة الإقليم	26.4
- برامج بلدية للتنمية	200
- تنمية مناطق الهضاب العليا	.100
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها:	1.703.10
- قطاع النقل	700.0
- قطاع الاشغال العمومية	600.0
- قطاع الماء (السدود والتحولات)	393.0
- قطاع تهيئة الإقليم	101.5
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2
- الفلاحة والتنمية الريفية	300.0
- الصناعة	13.5
- الصيد البحري	12.0
- ترقية الاستثمار	4.5
- السياحة	3.2
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.0
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9

- العدالة	34.0
- الداخلية	64.0
- المالية	65.0
- التجارة	2.0
- البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	16.3
- قطاعات الدولة الأخرى	22.6
خامسا: بنامج التكنولوجيا الجديد	50.0
مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009	2.202.7

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أفريل 2005، مجلس الأمن، ص ص 6-7.

من الجدول أعلاه نستنتج أن من أهداف الحكومة بصفة عامة البرنامج التكميلي لدعم النمو من جهة بصفة خاصة كانت كالتالي:

- تحسين ظروف معيشة السكان، (سكن، صحة، العلم...الخ) بنسبة قدرها 45% من مجموع المخصصات المالية الكلية.
- تطوير المنشآت الأساسية (النقل، الأشغال العمومية...الخ) بنسبة (40.5%) من مجموع المخصصات المالية.
- دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، السياحة...الخ) بنسبة 8% من مجموع المخصصات المالية.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (العدالة، المالية...الخ) بنسبة تقدر بـ 48% من المخصصات المالية.
- تطوير برنامج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقدر حجم المخصصات بـ 1.1%.

6-1- تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

- **قطاع الفلاحة:** سجل هذا الأخير نمو لا بأس به خلال فترة البرنامج ما عدا سنة 2008 التي سجل فيها معدل نمو سلبي قدر بـ (-5.3%)، وهذا يعود إما للظروف الطبيعية (الجفاف) لأن الفلاحة في الجزائر تعتمد على الأمطار، في حين وصل في سنة 2009 (21.4) وهو معدل جد مقبول. كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تطور معدلات القطاع الفلاحي

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5	(5.3-)	21.4

Source : Banque d'Algerie, Les annexes des Rapports des année 2010 p 161 www.bank-of-algerie.dz

- **قطاع الصناعة:** هو الآخر عرف قفزة نوعية، إذ انتقل معدل نموه من (2.5%) سنة 2005 إلى (2.8%) في سنة 2006، ليتهاوي 0.8% في سنة 2007، ثم ليتعافى ويصل إلى (4.4%)، (5%) لسنوات 2008، 2009 على التوالي.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** ما زال هذا الأخير يحقق معدلات جد مقبولة تكملة للبرنامج (2001-2004) بمعدل متوسط قدره (9%). ويوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (21) تطور معدلات قطاع البناء والأشغال العمومية

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع البناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2

Source : Banque d'Algerie, Les annexes des Rapports des année 2010 p 161 www.bank-of-algerie.dz

- **قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة:** هو الآخر لا زالت مساهمته في الناتج انطلاقا من برنامج (2001-2004) إلى غاية هذا البرنامج (2005-2009) فعالة جدا.

- **معدل الناتج المحلي الإجمالي:** انخفض من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، بينما ارتفع خارج قطاع المحروقات من 4.7% سنة 2005 إلى 9.3% سنة 2009. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (22) تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الناتج المحلي الإجمالي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4

Source : Banque d'Algerie, Les annexes des Rapports des année 2010 p 161 www.bank-of-algerie.dz

- **معدل متوسط نصيب الفرد:** ارتفع من 3122 دولا ر أمريكي سنة 2005 إلى 4962 دولار أمريكي سنة 2008، نتيجة ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، ومن ثم عرف انخفاضا سنة 2009 إلى 3925.9 دولار أمريكي بسبب تراجع أسعار النفط إلى 63 دولار أمريكي، في حين وصل إلى 100 دولار سنة 2008.

الجدول رقم (23): تطور معدلات متوسط نصيب الفرد

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
متوسط نصيب الفرد	3122	3456	3934	4962	3925.9

Source : Banque d'Algerie, Les annexes des Rapports des année 2010 p 161 www.bank-of-algerie.dz

- **المؤشرات الاجتماعية:** من أهم مقياس لها ألا وهو مؤشر البطالة، فعرف هذا الأخير معدلات منخفضة، فبعدما كان 15.3% في سنة 2005، تناقص بمعدلات نقول عنها جد جيدة فمن 12.3% ، 11.3% إلى 10.2% لسنوات 2006-2008-2009 على التوالي وهذا مؤشر على نجاح البرنامج في شقه الاجتماعي إلى حد ما.

7- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الحركية ببرنامج آخر للفترة الممتدة من 2005-2009 وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تدعم هو الآخر ببرامج إضافية خاصة ولايات الجنوب والهضاب العليا ومن أجل إتمام هذه الديناميكية تم استحداث برنامج جديد للفترة (2010-2014) وذلك من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الإنجاز.

7-1- محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

إن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2010-2014) خصص له مبلغ 21214 مليار دج، ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل:

- برنامج جاري إلى غاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج (يعادل 130 مليار دولار).
- برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 155 مليار دولار)[1].

7-2- توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القطاعية خلال الفترة 2010-2014: وهذا حسب ما يبينه الجدول التالي:

[1]- بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (20012014) المركز الجامعي غليزان، ص 22.

الجدول رقم 24: توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القطاعية خلال الفترة 2010-2014:

القطاعات وفروعها	المبالغ	النسبة
1- التنمية البشرية: التربية،التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية الرياضة، الطاقة، التجارة، المجاهدين	10122	%49.5
2- المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية، الطرق، الموانئ، المطارات، النقل،السكك الحديدية، المحطات، الجديدة تهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	%31.5
3- التنمية الاقتصادية: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، الصناعة، السياحة	1566	%7.7
4- تحسين الخدمة والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	1666	%8.16
5- مكافحة البطالة	360	%1.8
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	6448	%1.2
المجموع	20412	%100

المصدر: صالح صالحي، مطبوعة تحت عنوان: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2005، جامعة سطيف.

7-3- الموارد التمويلية للبرنامج الخماسي 2010-2014

- التمويل من المصادر الداخلية كصندوق ضبط الإيرادات.
- المحافظة على توازن الميزانية في إطار المعايير الاقتصادية ومنها:

- الحد من التبذير
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني
- تحقيق العدالة الاجتماعية

7-4- أهداف برنامج توطدي النمو الاقتصادي:

جاء في هذا البرنامج لتحقيق ست محاور أساسية كما يبرزها الجدول أعلاه تمثلت في التالي:

أولا: تحسين ظروف معيشة السكان (التنمية البشرية)

حيث يمثل هذا الأخير 49.5% من قيمة البرنامج، ويعتبر تكملة لما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ووزعت هذه الحصة على النحو التالي:

- قطاع السكن حيث أخذ النصيب الأكبر بـ 555 مليار دج للتخفيف من حدة أزمة السكن.
- قطاعه التربية بـ 200 مليار دج قصد التكفل الجيد بالمتمدرسين.
- قطاع التعليم العالي بـ 141 مليار دج للنهوض بالقطاع.

ثانيا: تطور الهياكل القاعدية

حيث تم تخصيص 31.5% من قيمة البرنامج لهذا المحور، بمبلغ قدر بـ 6448 مليار دج، حيث وزعت هذه الحصة على القطاعات الفرعية على النحو التالي:

- قطاع النقل 700 مليار دج
- قطاع الأشغال العمومية بـ 600 مليار دج
- قطاع المياه من سدود وتحويلات بـ 393 مليار دج.
- قطاع التهيئة العمرانية بـ 10.15 مليار دج

ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية

تضمن هذا المحور إنعاش ودعم القطاعات التالية:

- الفلاحة خصص لها 300 مليار دج، نظرا لأن هذا الأخير يعتبر البديل الأساسي لقطاع المحروقات، خاصة وأنه يساهم مساهمة جد معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.
- الصناعة خصص لها 13.5 مليار دج قصد تحسين وتطوير الملكية الصناعية.
- الصيد البحري خصص له مبلغ قدر بـ 12 مليار دج وذلك لدعم مشاريع الصيد البحري.

- السياحة خصص لها مبلغ قدر بـ 12 مليار دج بهدف إنشاء منطقة توسع سياحي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصص لها مبلغ 4 ملايير دج نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة.

رابعا: تطوير وتحسين الخدمة العمومية:

خصص لها مبلغ قدر بـ 2039 مليار دج موزعة على القطاعات التالية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.

خامسا: مكافحة البطالة:

حيث خصص له مبلغ قدر بـ 360 مليار دج بنسبة 1.8% من قيمة البرنامج.

سادسا: تطوير البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

حيث خصص لهذا الأخير 250 مليار دج للنهوض بهذا القطاع وعصرنته.

7-5- نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو:

إن تقييمنا برنامج توطيد النمو الاقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، وأشكال ما تبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، بالإضافة إلى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

أما فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية فنجد:

- **التربية الوطنية:** في هذا المجال تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010، أما فيما يخص 2014 فنجد حوالي 26012 مؤسسة تربوية.

- **التعليم العالي:** هذا القطاع أيضا عرف قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث نجد في 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين 2014 تم إنجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي.

- **التكوين المهني:** حيث تم تسجيل إنجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى 2100 مركز للتكوين المهني.

- **الموارد المائية:** هذا القطاع أيضا عرف تحسينا كبيرا، حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98% سنة 2014 بينما كانت تقدر بنسبة 93% سنة 2010.

- **الأشغال العمومية:** حيث تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة إلى 1132 كلم من الطرق السيارة والطرق السريعة في نفس السنة.

- **الطاقة:** عرف هذا القطاع أيضا انتعاشا من خلال الأرقام المسجلة فعلى سبيل المثال تم ربط 4.137.612 بيت بشبكة الغاز و7.978.226 بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014.

- **السكن:** عرف تطورا ملحوظا، خاصة حجم المشاريع السكنية التي استلمت والتي ما زالت قيد الإنجاز وستسلم خلال البرنامج المقبل، كصيغة البيع بالإيجار (AADL) التي منحت الدولة كل الإمكانيات من أجل إتمامها في الآجال المحددة، والتي ستقضي بنسبة كبيرة على أزمة السكن في الجزائر.

8- البرنامج الخماسي (2015-2019)

8-1- محتوى البرنامج:

لقد باشرتِ الحكومةُ الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عدداً من (الإصلاحات والمبادَرات) الرامية بشكل خاصٍّ إلى (تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية)؛ غَير أنّه يجب تعزيزُ هذه المبادَرات وربُطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماطٍ مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهَمة في إيجادِ الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز

هذه الاستراتيجيةُ على مقارَبةٍ معتمَدة على الرِّهاناتِ المحلية ويكون بمقدُورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تُشجِّع الخطَّةُ الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومةُ الجزائرية خلال 2015-2019 م لزيادة دعم مسيرة (النموّ والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقتْ على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخصّ (الزراعةَ والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخُصِّصَ لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تُقدَّر بـ 22.100 مليار دينار؛ أيّ: 280 مليار دولار، ويشملُ هذا المخطَّطُ مجموعةً من المجالات وعلى العموم يُمكن تلخيصُها في:

- تمَّ اقتراحُ استكمالِ المشاريع التي هي في طَورِ الإنجاز والتي ستُستكمَلُ قبلَ نهايةِ 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصبُّ مجملُها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصَّة بالسكن التي تمَّ إطلاقُها مؤخَّراً، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره «عدل»، بالإضافة إلى تخصيص غلافٍ مالي لإعادة تقييم المخطَّط الخُماسي قدر 2.500 مليار دينار سيتمُّ توزيعُها خلال الفترة القادمة بمعدَّل 500 مليار دينار سنوياً، كما تحوي هذه الميزانيةُ تسجيلَ مشروعِ التدخُّل الاستثنائي للدولة في المِنَحِ الموضوعة في حسابات المهمَّاتِ الخاصَّة؛ والتي حُدِّدَت لها ميزانيةٌ تُقدَّر ب2500 مليار دينار، بمُعدَّل 500 مليار سنوياً، تكون في صالح المستجِدّات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخلْ في حساباتِ المخطَّطات التي تمَّ تحديدُها مسبقاً.
- تنمية الصناعاتِ الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجادِ مجالٍ جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتمُّ تنفيذ مخطَّطٍ خاصّ بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابيَّة، وبُغيَةَ محارَبةِ مُشكلةِ الانجرافِ خَصَّصت الحكومةُ برنامجاً لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرةَ فاكهةٍ.
- ومِن أجْل أنْ تضمَن الحكومةُ موقعَها في السوق العالَمي وأمنَها الطاقويّ طويل المدى، قرَّرت تكثيفَ جُهودِها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية؛ من خلال تزويد كلٍّ من تمنراست وجانات ب 14 خط أنبوبٍ لنقل النفط والغاز، بالإضافة

إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة؛ وهذا بُغيةَ زيادةِ طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

- تزويد 1,5 مليون مُشتركٍ جديد بالكهرباء و02 مليون مشتركٍ بالغاز الطبيعي، كما أنّه سيتمُّ تعزيزُ قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع وتربينات الغاز ومحوِّلات القوَّة.

- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجدِّدة؛ حيث أنَّ أوَّل مركزٍ للتهجين دخل حيِّزَ العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطَّة ضوئية ومحطَّة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريباً.

- حاولت الحكومةُ الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلالَ الإمكاناتِ الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و15 منتجع سياحي.

- وباعتبار الدَّورِ المزدوج الذي تلعبُه الصناعاتُ الحرفية؛ باعتبارها مساهِماً في التنمية الاقتصادية من ناحية دَورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحيةٍ أُخرى، قرَّرتِ الحكومةُ ضرورةَ وَضْعِ اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغُرَفِ الحِرَفية، ودعم الحِرَفيين بطريقةٍ مباشرة وغير مباشرة.

- كما سيتمُّ إعدادُ إطارٍ (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديدٍ من أجْل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبِنى التحتية؛ من أجْل ضمانِ استدامة الخدمات والمرافق العُمومية بما يتماشى مع المتطلَّباتِ المتزايدة.

- ستواصلُ الحكومةُ -من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخصُّ تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصَّة بالهِضاب العُليا- إنشاء خطٍّ جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقَّع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصّة métro, tramway et télécabine.

- أما فيما يخصُّ المجالَ البحري قرَّرت الحكومةُ استلامَ ميناء جن جن والبدءَ في انجاز 4 محطَّات بحرية جديدة منها ميناءٌ خاصّ بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسُفُنٍ جديدة؛ سواء للبضائع أو السكَّان.

- وسيتمُّ تعزيزُ الشركاتِ الوطنية للطيران المدني ب 16 طائرة جديدة، كما سيتمُّ إطلاقُ العمل في برنامج بناء المحطَّات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

- كما تعتزمُ الحكومةُ -بُغيةَ تحديثِ البِنية التحتية للاتصالات- إلى تعزيزِ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصادٍ قائم على المعرفة والخِبرة،بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث**3G+**الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقِّلة والثابتة، وأيضاً الجيل الرابع**4G**الذي بالفعل غطّى بالفعل جميعَ المراكز الإدارية من الولايات.

- إنَّ هذا النَّشر للنطاق العريض والنطاق العريض جِدَّاً سيسمحُ بربطِ كُلِّ المدن، المناطق الصناعية والمؤسَّساتِ (التعليمية والصحية) ببعضها، كما ستجسِّد الحكومةُ حدائقَ تكنولوجية بكلٍّ من عنابة، وهران وورقلة كما سيشهدُ أمنُ المعلوماتِ ثورةً كبيرة.

- كما تتعهَّدُ الحكومةُ لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشرِ المتوازن من للنشاطاتِ الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسَّساتي لصالِح المجتمعات الأكثر حِرمانا في العَمالة والتنمية، وسوف يتمُّ هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتُّلاتِ الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.

- سوف يتمُّ تجسيدُ برنامجٍ خاصٍّ يتعلَّق بحماية البيئة من مخاطر التلوُّث، كما سيتمُّ تشجيعُ الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمْع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاعِ النفايات.

- التمسُّك ببرنامج الإسكان الحاليّ بجميع صِيَغه، وأكثر مِن 2,2 مليون سكن منها 1,2 مليون في طور الانجاز، كما سيتمُّ تسليمُ 300.000 سكن في السَّنَة الحالية، و600.000 ستبدأ بها الأشغالُ قريباً.

- تسعى الحكومةُ إلى (تطوير استراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه)، وسيتمُّ تشجيعُ التنميةِ المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيزُ البِنية التحتية المحلِّيَّة، وتعزيزُ الرياضة المدرسية والأكاديمية

والمؤنَّثة، كما سيتمُّ اتخاذُ تدابيرَ جديدةٍ لدعم الرأي العامِّ للأندية المحترِفة والهُواة، ومكافحة العُنف في الملاعب الرياضية والكشْف عن المنشِّطات.

8-2 نتائج برنامج النظام الاقتصادي الجديد (2015-2019)

8-2-1- النشاط الاقتصادي 2015

تواصل توسع النشاط الاقتصادي، في سنة 2015، على نفس وتيرة السنة الماضية، خصوصا بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة. قدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 16591.9 مليار دينار (165.3 مليار دولار). بلغ نمو إجمالي الناتج الداخلي حوالي 3.8%، نفس وتيرة نمو السنة الماضية، بينما تراجع نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بـ 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 5.0%.

أخذ بعين الاعتبار النمو الديمغرافي المقدر بـ 2.15%، ارتفع إجمالي الناتج الداخلي للفرد بـ 1.65%، نفس وتيرة 2014.

في 2015، توقف الانخفاض في التضخم المسجل في السنوات الماضية ليبلغ متوسط الوتيرة السنوية للمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك 4.8%. كما تسارع تضخم أسعار الإنتاج الصناعي بوتيرة بلغت 2.3%، فاقت ضعف الوتيرة المسجلة في 2014.

قدر عدد البطالين بـ 1.34 مليون في سنة 2015، أي ما يعادل 11.2% من القوى العاملة، في ارتفاع بـ 0.6 نقطة مئوية، بلغ عدد بين الشباب الناشطون (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة) العاطلون عن العمل حوالي نصف مليون وارتفع معدل البطالة لهذه الفئة بـ 4.7 نقطة مئوية ليصل إلى 29.9%.

أخيرا، ارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاحة من 5.0% في 2014 ليبلغ 37826 دينار، أي ما يعادل 2.1 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون (18000 دينار منذ 01 جانفي 2012).

8-2-1-1- الإنتاج والطلب والنمو

في ظرف انتعاش نشاط قطاع المحروقات لأول مرة منذ عشرية، بلغ النمو الاقتصادي 3.8% في 2015، بالرغم من كونها تفوق تلك المسجلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) (2.3%)، فإن هذه الوتيرة تبقى تقل عن تلك المسجلة في البلدان الناشئة والنامية والمقدرة بـ 4.0%.

8-2-1-2- تطور النشاط الاقتصادي

تعزز النشاط الاقتصادي في 2015 بوتيرة نمو عالية، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي 3.8%، من جهة أخرى، فقد النمو خارج قطاع المحروقات 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 5.0%، بعدما فقد 1.7 نقطة مئوية في 2014 بالغا 5.7%.

يشمل النسيج الاقتصادي 935000 مؤسسة متوسطة وصغيرة (مؤسسات يقل عدد عمالها عن 250 أجير)، في ارتفاع بنسبة 9.7% مكون في معظمه من أشخاص معنويين (57.6%)، إذ بلغ صافي عدد مناصب الشغل المؤسسة تقريبا 82500 منصبا، سمح هذا التوسع للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، الذي يتميز بهيمنة مؤسسات الخدمات (51.5% من صافي خلق مناصب الشغل)، بتوفير 225000 منصبا جديدا.

8-2-1-3- الإنتاج الفلاحي

سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج يفوق المستوى العالي المسجل في 2013، تزايدت القيمة المضافة، من حيث الحجم، للقطاع الفلاحي بنسبة 6.4%، متقدمة بـ 3.9 نقطة مئوية، لتبلغ 1936.4 مليار دينار وتمثل 15.6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، بمساهمة 17.5% في إجمالي الناتج الداخلي، و23.6% في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، يرتب القطاع الفلاحي في الدرجة الثانية من حيث خلق الثروات.

باستثناء ثلاث منتجات تدني مستوى إنتاجها، شهدت مستويات الإنتاج لكل المنتجات الزراعية ملحوظة لتتراوح ما بين 0.9% (الصوف) و53.1% (زيت الزيتون)، بعد سنتين من الانكماش، سجل إنتاج الحبوب ارتفاعا من جديد، دون الوصول إلى مستواه لسنة 2013، كما

تواصل النمو المتسارع لإنتاج التربية الحيوانية (لحوم وحليب)، بينما نما الإنتاج البستاني بشكل بسيط.

بمنتوج قدره 3.76 مليون طن، ارتفع محصول الحبوب بنسبة 9.4%، لكن يبقى مستواه أدنى بـ 25.3% مقارنة بمستوى سنة 2013، و38.7% مقارنة بالمحصول القياسي المسجل في 2009 (6.12 مليون طن)، هذا وعرف إنتاج كل الحملات الإنتاجية للحبوب نموا معتبرا، سيما القمح الصلب واللين (9.5% و7.6%) وكذلك الشعير (9.7%) والشوفان (20.5%).

بالرغم من هذا التوسع، يبقى إنتاج الحبوب ضئيلا بالنظر إلى الاحتياجات، مما استلزم استيراد 12.5 مليون طن من القمح (تقريبا نفس الحجم المستورد في سنة 2014) بقيمة قدرها 2.736 مليار دولار، في انخفاض بـ 23.5% (0.92 مليار دولار)، نتيجة الانخفاض المحسوس في الأسعار العالمية (حيث تراجعت قيمة التكلفة المتوسطة للاستيراد بـ 25.7% لتبلغ 218.1 دولار للطن الواحد).

تواصل الاتجاه التصاعدي للإنتاج البستاني بوتيرة بسيطة بلغت 1.4%، ليصل الإنتاج إلى 12.5 مليون طن في 2015 مقابل 3.6% خلال السنة السابقة، يفسر هذا الأداء الضعيف نسبيا بتراجع إنتاج البطاطا للسنة الثانية على التوالي (2.9% إلى 4.5 مليون طن).

كما يواصل إنتاج الطماطم الصناعية التصاعدي للسنة الرابعة على التوالي، حيث نما بما يقارب 20% في 2015، ليصل 1.3 مليون طن، في ارتفاع يقدر بـ 0.2 مليون طن، وسجل إنتاج الأشجار المثمرة ارتفاعا محسوسا بمعدلات تتراوح بين 5.6% (الحمضيات) و35.4% (الزيتون). بعد موسمين سيئين (2013 و2014)، يقدر إنتاج الزيوت بـ 654000 طن، متجاوزا بذلك مستواه لسنة 2013 (579000 طن).

بزيادة تقدر بـ 9.7% ومستوى بلغ 568.000 طن، وبعد انخفاض شديد في الإنتاج سجل في 2014، تسترجع زراعة الكروم مستواها في سنة 2013 (570000 طن)، أخيرا سجل إنتاج التمور، المتزايد بـ 6.0%، مستوى قياسي يقارب 1.0 مليون طن.

استمر نمو كل من إنتاج وجمع الحليب بـ 5.8% و4.2% على التوالي، إلا أن إنتاج حليب البقر قد تراجع بـ 19.7% ليبلغ 2.15 مليار لتر. وبـ 3.75 مليار لتر، تقدر كميات الحليب المتاحة للفرد الواحد بـ 93.9 لتر للفرد، لا تزال إمكانات استغلال النمو قوية في مجال الجمع، حيث تبقى نسبته بالنظر إلى التوافر جد ضئيلة (25%).

يتابع نمو الإنتاج الحيواني "اللحوم الحراء واللحوم البيضاء" اتجاهه التصاعدي بوتيرة عالية، حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 8.1% مقابل 4.1% في السنة السابقة وارتفع إنتاج الدواجن بنسبة 9.0% بعد10.8% في 2014.

ارتفع متوسط مردود إنتاج الحبوب قليلا إلى 11.1 قنطار في الهكتار (+1.0 ق/هـ) ولكن لا يزال في انخفاض محسوس مقارنة بالموسمين 2012 و2013 (-4.0% و-3.1% ق/هـ على التوالي).

يشمل القطاع الفلاحي 5805 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (أشخاص معنويين)، أي ما يعادل 1.1% فقط من المجموع الكلي.

بالرغم من الزيادة في عرض المنتوجات الزراعية الطازجة (اللحوم الحمراء والدواجن، الخضر والفواكه)، ليفوق الطلب (سيما بالنسبة للحوم)، بقي المتوسط السنوي لتضخم الأسعار عند الاستهلاك لهذه المنتجات مرتفعا (11.3% بالنسبة للخضر الطازجة و10.8% للبطاطا)، مما يعكس خللا في أسواقها.

8-2-1-4- البناء والأشغال العمومية

انكمش نمو قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP)، بما فيه الخدمات والأشغال العمومية البترولية (STPP)، بـ 1.9 نقطة مئوية ليبلغ 4.9%، وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع، في حين عوض هذا الانكماش جزئيا بنمو مشاريع بناء السكنات، تمثل القيمة المضافة للقطاع، المقدرة بـ 1908.2 مليار دينار، 11.5% من إجمالي الناتج الداخلي و15.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي. من ناحية الحجم، يساهم هذا القطاع بنسبة 13.5%

و13.9% من النمو الإجمالي والنمو خارج الحر وقات على التوالي، مقابل 17.5% و16.7% في 2014. يضم هذا القطاع الذي يمثل الموظف الثاني للبلاد، 1.78 مليون عامل، أي 16.8% من اليد العاملة.

ارتفعت حظيرة السكنات بـ 328100 سكن جديد في 2015، في انخفاض بـ 7.7% مقارنة بالسنة السابقة (355300 سكن).

على خلاف سنة 2014، المتميزة بنمو غير مسبوق لإنتاج السكنات المدعمة (34.6%) والبناء الفردي (13.2%)، تراجعت التسليمات للفئتين في 2015 بـ 22.0% و17.2%، على التوالي، لتبلغ 182200 و17800 وحدة على التوالي، يعد الانخفاض المحسوس للبناء الريفي (-27.5%) العامل الرئيسي في تراجع السكن المدعم، الذي سجل مكونيه الآخرين بالمقابل نموا جد مرتفعا: 100% بالنسبة لصيغة البيع بالإيجار، و17.9% بالنسبة للسكن الترقوي المدعم.

في حين، نمت الصيغتين المتبقيتين (السكن العمومي الإيجاري، والسكن الترقوي) بنسب ذات رقمين، 28.2% و24.6% على التوالي.

بلغ عدد السكنات الاجتماعية المسلمة 121000 وحدة (36.9% من مجموع التسليمات)، وارتفع السكن الترقوي (عمومي وخاص) بـ 7100 وحدة أي ما يعادل 2.2% من نمو الحظيرة.

خلال الخماسي المنطلق في 2010، تم عرض 1.56 مليون سكن جديد في السوق (بمتوسط 260500 سنويا)، من بينها 31.7% سكن عمومي إيجاري و47.4% سكن ريفي.

بعد قطاع الخدمات، يضم قطاع البناء والأشغال العمومية والري (BTPH) أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (168600، أي 31.3% من المجموع).

8-2-1-5- الخدمات المسوقة وغير المسوقة

بقيمة مضافة تقدر بـ 7403.6 مليار دينار، ما يعادل 44.6% من إجمالي الناتج الداخلي (PIB)، وزيادة في الحجم بـ 4.7%، تعد الخدمات المسوقة وغير المسوقة أهم قطاع في الاقتصاد،

وتولد النصف من إجمالي النمو 50.1%. بأكثر من النصف من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (51.5%)، تضم الخدمات، بما فيها المهن الحرة، 277500 شخصا معنويا وذاتيا.

تراجع نشاط الخدمات المسوقة بصفة معتبرة في 2015، حيث انخفض نموه بـ 2.8 نقطة مئوية إلى 5.3%، مقابل 8.1% للسنة السابقة، وبلغت قيمته المضافة 4549.9 مليار دينار، يشغل هذا القطاع المركز الأول، سواء من حيث نسبته في الثروة (27.4% من إجمالي الناتج الداخلي) أو من حيث مساهمته في نمو هذه الثروة (1.3 نقطة، أي 34.3% من توسع لإجمالي الناتج الداخلي، الذي بلغ 3.8%). يرجع تباطؤ هذا النشاط أساسا إلى تباطؤ نمو فرع التجارة الذي بلغ 5.1%، في تراجع 5.4 نقطة مئوية، أي بنسبة أضعف بأكثر من نصف نسبة النمو للسنة السابقة (10.5%)، وكذا إلى انخفاض نمو الخدمات المقدمة للمؤسسات بـ 4.5 نقطة إلى 3.2%.

يفسر جزئيا تباطؤ نمو واردات السلع، الذي تراجع بـ 2.1 نقطة إلى 6.6%، بتباطؤ وتيرة نمو الخدمات المسوقة. بنسبة 17.2% من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي) وبقيمة مضافة قدرها 2853.7 مليار دينار، سجلت الخدمات غير المسوقة نسبة نمو قدرها 3.7%، مساهمة بذلك بـ 15.6% في إجمالي النمو.

8-2-1-6- المحروقات

للمرة الأولى منذ عشر سنوات، تزايد إنتاج قطاع المحروقات، إذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية، لينتقل معدل نموها من -0.6% إلى 0.4 في 2015، بالقيمة الجارية، بلغت قيمته المضافة 3134.3 مليار دينار، في تراجع بـ 32.7% بالنسبة للسنة السابقة، وذلك بسبب انهيا الأسعار الذي عاكست النمو المتواضع في الحجم.

هذا ولم تعد المحروقات تولد سوى 18.9% من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 27.0% في 2014، ومن بين مجمل القطاعات، يساهم قطاع المحروقات بأدنى نسبة، أي بحوالي 2.9% مقابل -4.7% السنة السابقة.

أدى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطئه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي في 2015، مخلفا ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرنت، في ظرف فائض في العرض. في المتوسط، فقد انخفض سعر البترول بـ 47.1%، إذ تراجع من 96.25 في 2014 إلى 50.79 دولار للبرميل في 2015، بلغ متوسط البرميل للبترول الخام الجزائري 53.07 دولار، أي في تراجع بـ 47.1% واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها 35.4% إلى 6.49 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) للغاز الطبيعي مقابل 10.05 دولار في السنة السابقة.

أدى التراجع في أسعار وكميات صادرات المحروقات السائلة والغازية، إلى انخفاض إيرادات الصادرات بـ 43.3% إلى 33.08 مليار دولار.

8-2-1-7- الصناعة

واصل النشاط الصناعي نموه في 2015، كاسبا 0.5 نقطة مئوية إلى 4.3%، بلغت القيمة المضافة الصناعية 900.9 مليار دينار، في زيادة سنوية بنسبة 7.4%، تساهم الصناعة بـ 5.4% (0.21 نقطة) في تدفق الثروة، وبهذا تشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات.

توظف الصناعة 1.4 مليون عامل، في نمو بـ 6.7%، وتشمل 13.0% من اليد العاملة، يقدر متوسط الدخل الصافي الشهري للصناعة الاستخراجية بـ 98055 دينار جزائري (في 2014)، في زيادة بـ 4.3% وممثلا 2.6 مرة متوسط الدخل الصافي (37826 دج)، كما تزايد دخل الصناعات المعملية بـ 4.0% إلى 38238 دج، ممثلا مرة واحدة متوسط الدخل الصافي، يتسم القطاع الصناعي بتفاوتات كبيرة في الأجور بين القطاع العام والخاص، يمثل متوسط الأجر الصافي لقطاع الصناعات الاستخراجية العمومية أربعة مرات (04) الأجر الصافي للقطاع الخاص، بينما لا يمثل متوسط الأجر الصافي للقطاع العام إلا 1.7 مرة متوسط الأجر الصافي للقطاع الخاص. بقيمة مضافة تقدر بـ 745.2 مليار دينار، ارتفعت الصناعات المعملية بنفس وتيرة الناتج الداخلي 3.8% ولكن بوتيرة أقل من وتيرة توسع الصناعة (4.3%).

حقق كل من فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وفرع الصناعة الغذائية أداءات جيدة، إذ فاق نموهما (10.5% و5.8% على التوالي) وتيرة النمو الاقتصادي (3.8%). في نهاية 2015، شملت الصناعة المعملية 83900 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (أشخاص معنويين)، مما يمثل 15.6% من المجموع.

8-2-1-8- الإنتاج الصناعي العمومي

تحسن إنتاج الصناعات غير النفطية بشكل كبير في 2015، مرتفعا بـ 2.3 نقطة مئوية إلى 3.9% في نفس الوقت، تحسن إنتاج قطاع الصناعة المعملية بعد الركود المسجل خلال السنة السابقة، مسجلا زيادة في نموه بـ 1.7 نقطة مئوية إلى 0.4%.

يرجع استئناف النمو في الصناعات غير النفطية إلى الأداء الجيد لخمسة فروع: "صناعة النسيج"، "الطاقة"، والصناعات المختلفة"، مواد البناء"، و"المناجم والمحاجر"، واليت ارتفع إنتاجها بمعدلات تتراوح بين 3.7% و11.1%.

بعد أن حققت نتائج استثنائية في 2014، بنسب تتراوح بين 7.3% و13.6%، سجلت ثلاثة فروع من قطاع الصناعة العمومية انهيار في إنتاجها: تراجعت صناعة الجلود بصفة معتبرة بـ 22.5 نقطة مئوية إلى -0.9% وفقدت الصناعة الغذائية 8.4 نقطة مئوية إلى -1.0% وتراجع مؤشر إنتاج المحروقات بـ 3.0% في 2015، بعد النمو الطفيف للسنة السابقة، بعد تراجعه في 2014، نما إنتاج الصناعات المختلفة بـ 4.8%.

نما الإنتاج الصناعي لقطاع الطاقة (إنتاج الكهرباء والغاز) بـ 6.9% في 2015، تبقى هذه الوتيرة مرتفعة رغم الانخفاض الطفيف بالنسبة للسنة السابقة 8.0%، تميزت سنة 2015 أيضا بنمو مرتفع في الطلب، ناجما عن توسيع توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي لدى المشتركين الجدد (الذي ارتفع عددهم بـ 5.6% إلى 13.04 مليون) وعن ارتفاع متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية والغاز لكل مشترك (الذي نما بـ 4.0% للطاقة الكهربائية و1.3% للغاز).

ارتفعت مبيعات الكهرباء بـ 8.6%، لتبلغ 53413 جيغاواط للساعة، وهي وتيرة في انخفاض طفيف (0.6 نقطة مقارنة بالسنة السابقة)، في حين نما استهلاك الغاز الطبيعي بقوة (9.3% في ارتفاع 3.9 نقطة مئوية) إلى 122.5 جيغا حرارية.

كما كان عليه الحال في السنتين السابقتين، يرجع ارتفاع الطلب على الطاقة أساسا إلى نمو استهلاك الأسر لكلا النوعين (الكهرباء ذات التوتر المنخفض والغاز ذو الضغط المنخفض). بلغت مساهمة كل من الغاز الطبيعي والكهرباء في نمو الطلب 83.8% و69.6% على التوالي.

يرجع انكماش قطاع الصناعة الغذائية في 2015 (-1.0%) إلى انهيار صناعة معلبات الخضر والفواكه وإنتاج التبغ، اللذان انخفضا بمعدلات ذات رقمين.

إن تواصل حدة الصدمة الخارجية الناجمة عن تدهور الأسعار العالمية للمحروقات يحث على مواصلة وتوسيع الاستثمار الصناعي والزراعي والسياحي، في آن واحد من أجل تشجيع تنويع الاقتصاد وتلبية أكبر حصة من احتياجات السوق الداخلية بواسطة الإنتاج الوطني وتوسيع الصادرات خارج المحروقات، الضرورية لإعادة توازن المبادلات الخارجية.

8-2-1-9- الطلب

يرجع بقاء الاقتصاد في مستوى مرتفع إلى الزيادة المحسوسة لإجمالي النفقات الداخلية (الطلب الداخلي)، المقدرة بـ 18.8 مليار دينار، في ارتفاع بـ 7.4% مقارنة بالسنة السابقة (5.6%من حيث الحجم، مقابل 6.5% في 2014).

ولد التوسع الطلب الداخلي هذا زيادة في حجم الواردات بـ 6.4% وفي قيمتها بـ 11.0% لتبلغ 6104.0 مليار دينار (60.8 مليار دولار) هكذا يبقى الارتفاع في الطلب مؤديا إلى تفاقم واردات الاقتصاد، الذي يتسم بقلة التنوع.

سجل الاستهلاك النهائي الذي يمثل 62.1% من إجمالي الناتج الداخلي، أي في ارتفاع بـ 6.2 نقطة مئوية، تباطؤا في نموه إلى 2.1% (في تراجع بـ 1.1 نقطة)، نجم عن تباطؤ توسع

استهلاك الأسر الذي نما حجمه بـ 3.9% (4.4% في 2014) وانخفاض بـ 1.1% لاستهلاك الإدارات العمومية، الذي نمت قيمته الاسمية مع ذلك بـ 2.4%.

نما الاستثمار الذي يشكل المكون الثاني لطلب النهائي (43.1% من إجمالي الناتج الداخلي) بـ 5.9% رغم تباطؤه بنصف نقطة، عوض هذا النمو التباطؤ في توسع الاستهلاك النهائي وسمح بذلك بالحفاظ على وتيرة مرتفعة لتوسع إجمالي النفقات الداخلية.

بإبقاء طلب الإدارات العمومية عند مستوى عالي في مكونيها (الاستهلاك النهائي والاستثمار)، سمحت نفقا الميزانية، التي ارتفعت بـ 9.4%، في ظل تقلص في الإيرادات (-11.1%)، بالحد من الآثار السلبية للصدمة البترولية، وذلك مقابل تكلفة عالية تجسدت في عجز معتبر في الميزانية (15.4%من إجمالي الناتج الداخلي).

تقلصت قيمة واردات السلع والخدمات بـ 11.0% إلى 60.8 مليار دولار مقابل 68.3 مليار في 2014، في حين ارتفعت نسبتها بـ 4.9 نقطة مئوية في إجمال الناتج الداخلي لتبلغ 36.8%، كما ارتفع حجمها بنسبة 6.4% وارتفعت قيمتها بالدينار الجاري بـ 11.0% إلى 6104.0 مليار، حيث ارتفعت الواردات فغي مكونيها، السلع والخدمات، بـ 10.0% و17.5% على التوالي.

إن هذا التطور للواردات، المترافق مع الصدمة الخارجية الناجمة عن الانخفاض الشديد في الأسعار العالمية للبترول، الذي يبدو مستدام، يطرح انشغالات حول استمرارية ميزان المدفوعات الخارجية على المدى المتوسط الطويل ويدعو إلى وضع سياسة اقتصادية تهدف إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية وإلى تنويع الإنتاج، من أجل تلبية احتياجات السوق الداخلية ورفع مستوى صادرات السلع والخدمات.

8-2-2- النشاط الاقتصادي 2016

في سنة 2016، بقي النشاط الاقتصادي بالنمو الوطني قويا نسيبيا، مجبرا بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات، بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي. من حيث القيمة، بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17.406.8 مليار دينار ، ومن حيث الحجم، نما إجمالي الناتج الداخلي بـ 3.3%، في تراجع طفيف مقارنة

بسنة 2005 3.7 %.في حين، يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016 بشكل متباين جدا المسجل في سنة 2015.

بالفعل، فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي في 2016، قد جر، أساسا، بتوسع قطاع المحروقات (7,7% مقابل 0,2% في سنة 2015)، بينما عرفت وتيرة التوسع القطاعات خارج المحروقات تراجع إلى 2.3 %) 5.0 % في سنة 2015)، في نفس الوقت كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانسا ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015.

فيما يخص التشغيل، تقدر نسبة البطالة ب 10.5 % من القوى العاملة (أي 1.27 مليون شخصا) مقابل 11.2 % في سنة 2015، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب (بين 16 و24 سنة) مرتفعة، حيث تقدر بـ 26.7 %، ولو أنها في انخفاض بـ 3.2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015.

8-2-2-1- الإنتاج والطلب والنمو

خارج المحروقات، وباستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما فيه الخدمات والأشغال العمومية البترولية، تراجع النمو الاقتصادي في جميع قطاعات النشاط، لا سيما في الفلاحة.

8-2-2-2- الإنتاج الفلاحي

من حيث الحجم، انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفالحي بـ 4,2 نقطة مئوية لتبلغ 1.8 %، مقابل 6.0 % في سنة 2015.بتدفق للثروة المنتجة قيمته 2.140.3 مليار دينار، تمثل الفالحة 16,4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي (15,6%في 2015)، لكنها لم تساهم، في 2016، إلا 6,5 بواقع6.5 ٪ في نموها و بـ 6,3٪ في نمو إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 22,9٪ و16,7٪ على التوالي 2015 خص التباطؤ في نمو الفالحة أغلب المحاصيل الزراعية، ماعدا الإنتاجيات البستانية، مع بعض الإختلافات حسب نوعية المحاصيل، كانخفاضات في الإنتاج أو تباطؤ في وتائر توسعها.

1 هكذا انخفض إنتاج الحبوب من 37,6 مليون قنطار في 2015 إلى 34,3 مليون قنطار ص هذا التراجع في إنتاج محاصيل الحبوب في 2016، أي انخفاض قدره 8,8٪. خاصة الأساسية، خاصة القمح الصلب اللين) -4,1٪ و-21,1٪ على التوالي(والشعير بنسبة 5,8٪، مقابل 20,5٪ في سنة)-10,7٪(. المقابل، سجل إنتاج الشوفان ارتفاعا .2015 قدره 10,4٪، حيث انتقل من 13,4 مليون معتبا إنتاج لحمضيات انخفاضا عرف أيضا قنطار في 2015 إلى 12,0 مليو ن قنطار في سنة 2016. انخفض إنتاج لحليب بـ 5,3٪، حيث انتقل من 3,8 مليار لتر في 2015 إلى 3,6 مليار لتر في 2016. كما عرف جمع لحليب

نفس الاتجاه، حيث انخفض حجمه بـ 6,9٪. إنتاج الحليب، على عكس منتجات الحبوب الحمضيات والتي انخفضت كمياتها الم لم تعرف إنتاجات الزيوت واللحوم إلى تباطؤات بسيطة في وتائر وسعها. هكذا، وبالرغم من تراجع وتيرة نمو إنتاج الزيوت بـ 27,7 نقطة مئوية، منتقلة من 35,4٪ ،2016 في 7, إلى 2015 في في سنة فإن حجم الإنتاج بلغ 7,0 مليون قنطار ا في سنة 2015. 2016، مقابل 6,5 ليون قنطار ا فيما يخص اللحوم، لوحظ نفس التوجه بالنسبة لإلنتاج في مجمله، مع تطورات متباينة حسب في تيرة توسعه، واضحا نوعية المنتوج. حتى ولو س إنتاج لحوم الضأن، المعتبر، تباطؤا من 9,41٪ في 2015 إلى 23,٪ في 2016 لوتيرة توسع نتاج لحوم البقر نسبيا استقرار مع زيادة قدرها 5,8٪ في 016 إلى ما يقارب 1,64 مليون قنطار، مقابل 6,4٪ في 2015 إلى 1,55 مليون قنطار. بالمقابل، ارتفعت كميات المنتجة للحوم البيضاء بـ 3,8٪ في سنة 2016، مقابل 7,1٪ في سنة 2015.كونه أقل اعتمادا على تقلبات تساقط الأمطار، تميز الإنتاج البستاني بتحسن معدل نموه، الذي انتقل من 1.4% في 2015 إلى 5.1% في 2016، خص هذا الأداء تقريبا جميع المحاصيل، لاسيما البطاطا والطماطم.

بلغت الكميات الإجمالية المنتجة 131.0 مليونون قنطارا في 2016، مقابل 124.7 مليون قنطارا في 2015، حسب المحصول، بلغ إنتاج البطاطا 47.8 مليون قنطارا، مقابل 45.4 مليون قنطارا في سنة 2015، أي زيادة تقارب 5.3%، بعد الانخفاض في الإنتاج المسجل في سنة 2015 (-2.9%)، أما فيما يخص إنتاج الطماطم والبصل، فقد احتفظا تقريبا بنفس وتيرتي التوسع، مع زيادات بـ 6.3% و10.0% على التوالي، مقابل 7.1% و9.2% في 2015.

8-2-2-3- البناء والأشغال العمومية والري

مدعوما بالنفقات العمومية في البنى التحتية والبناء، اكتسب توسع النشاط في هذا القطاع 0.3 نقطة مئوية، ليبلغ نموه 5.0%، بلغت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري 2069.3 مليار دينارا في 2016، ما يمثل 15.9% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و11.9% من إجمالي الناتج الداخلي، ساهم هذا القطاع بواقع 17.4% في النمو لإجمالي الناتج الداخلي.

خلال سنة 2016، بلغ عدد السكنات المسلمة 338300 وحدة، بزيادة قدرها 3.1% مقارنة بالسنة السابقة (328100 وحدة). خص هذا الأداء تقريبا جميع أصناف السكنات، حيث ارتفع عدد السكنات المدعمة المسلمة بـ 2.0% (مقابل انخفاض قدره 22.0% في 2015)، مع ارتفاع صيغة "البيع بالإيجار" من 3200 سكن في 2015 إلى 17800 سكن في 2016، وانتقل عدد السكنات الترقوية المسلمة (عمومية

وخاصة) من 7100 وحدة سكنية في 2015 إلى 8500 وحدة في 2016، أي زيادة قدرها 19.7%، ارتفع عدد سكنات البناء الفردي، الذي يمثل 6.7% فقط من إجمال الوحدات السكنية المسلمة، بـ 27% معوضا بذلك الأداء الضعيف المسجل في 2015 (-17.2%).

بالمقابل عرف عدد السكنات الاجتماعية المسلمة تراجعا طفيفا في 2016 إلى 117700 وحدة سكنية، مقابل 121000 وحدة في سنة 2015 (-2.7%، مقابل 28.2% في 2015).

8-2-2-4- الخدمات المسوقة وغير المسوقة

بقيمة مضافة متراكمة قدرها 7856.8 مليار دينار، تشكل الخدمات المسوقة وغير المسوقة أهم قطاع نشاط في الاقتصاد الوطني (45.1% من إجمالي الناتج الداخلي)، في سنة 2016، سجل هذا القطاع نموا يقارب 2.4% وساهم بواقع 31.8% في توسع إجمالي الناتج الداخلي من حيث الحجم.

كما كان عليه الحال في سنة 2015، تقلص نشاط الخدمات المسوقة من جديد في سنة 2016، فاقدا 2.4 نقطة مئوية ليبلغ 2.9%، مقابل 5.3% في 2015 و8.1% في 2014. تمثل القيمة المضافة الجارية لهذا القطاع والمقدرة بـ 4837.8 مليار دينار، أي نسبة 27.8% من إجمالي الناتج الداخلي (27.2% في سنة 2015) وساهم نموه بواقع 23.9% في نمو تدفق الثروة المنتجة (إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2016).

يرتبط تباطؤ وتيرة توسع نشاط هذا القطاع، أساسا بتراجع النشاط في الفرعين الرئيسيين "التجارة" و"النقل والاتصالات"، اللذان شهد نموهما انخفاضا من 5.1% إلى 1.8% ومن 6.1% إلى 4.3% على التوالي.

إن التباطؤ في نمو كل من الواردات من السلع والنشاط في الزراعة، يفسر جزئيا تراجع وتيرة نمو الخدمات المسوقة. في ظرف التعزيز الميزاني الذي يميز تطور النفقات العمومية في سنة 2016، كان التباطؤ في وتيرة نمو الخدمات غير المسوقة أكثر حدة من تباطؤ وتيرة نمو الخدمات المسوقة، بفقدان 2.1 نقطة مئوية في نموها (3.6% إلى 1.5%).

غير أنه تشكل الخدمات غير المسوقة، بتدفق للثروة (القيمة المضافة) قدره 3018.9 مليار دينار، ثاني أكبر مساهم في خلق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي).

8-2-2-5- المحروقات

تواصل بقوة التوسع في نشاط هذا القطاع في 2016، الذي بلغ 0.2% في سنة 2015 بعد عشر سنوات من الانكماش المستمر، بالفعل ارتفعت القيمة المضافة الحقيقية لقطاع المحروقات بـ 7.5 نقطة مئوية لتبلغ

7.7% خلال السنة قيد الدراسة، حسب القيمة الجارية، انخفضت القيمة المضافة للقطاع من جديد لتبلغ 3025.6 مليار دينار مقابل 3134.2 مليار دينار في سنة 2015، بسبب انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز، نتيجة لذلك تولد الحر وقات 17.4% فقط من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 18.8% في 2015 و27% في 2014 ولكنها تساهم بواقع 43.8% في نمو هذا الأخير مقابل 1.5% فقط في سنة 2015.

انخفضت أسعار المحروقات المصدرة بمستويات مختلفة حسب المنتوجات، بالنسبة للمحروقات السائلة، تراوح انخفاض الأسعار ما بين 14.0% و16.1% من بينها ارتفاعا بـ 15.2% بالنسبة للبترول، كان هذا الانخفاض أكثر حدة بالنسبة للمحروقات الغازية، من 29.9% بالنسبة للغاز الطبيعي المميع إلى 33.9% بالنسبة للغاز الطبيعي.

ارتفع حجم المحروقات المصدرة، مقاسا بما يعادل طن من البترول (TEP) بـ 10.8% في سنة 2016، وكان هذا الارتفاع أقوى بالنسبة للمحروقات الغازية (18.8%) من بينها ارتفاعا بـ 47.2% بالنسبة للغاز الطبيعي، مقارنة بالارتفاع في المحروقات السائلة (1.1%)، من بينها ارتفاعا بـ 6% بالنسبة للبترول الخام.

8-2-2-6- الصناعة

قيمة مضافة جارية قدرها 975.7 مليار دينار، يمثل النشاط الصناعي في سنة 2016، 5.6% فقط من إجمالي الناتج الداخلي بعيدا وراء قطاعات النشاط الأخرى التي تولد جميعها ما بين 12% و28% من التدفق السنوي للثروة المنتجة (إجمالي الناتج الداخلي).

في سنة 2016 بلغ معدل توسط النشاط الصناعي 3.8% في تراجع بنقطة مئوية واحدة، أي أضعف معدل نمو بعد معدل نمو الزراعة (1.8%) والخدمات المسوقة وغير المسوقة (2.4%)، وبلغت مساهمة هذا القطاع في توسع إجمالي الناتج الداخلي 6.2% فقط.

من بين الفروع العشرة للنشاط الصناعي، سجلت أربعة فروع معدلات نمو أعلى من متوسط معدل نمو القطاع، وسجل فرع "الصناعات المختلفة" نموا سالبا (-11.7%)، لكن أبرز نقطة في تطور النشاط الصناعي هي كون الأخير مجرا، أساسا، بثلاث فروع نشاط فقط: "الصناعات الغذائية" و"الماء والطاقة" و"مواد البناء" تبلغ حصة هذه الفروع في القيمة المضافة للقطاع 39.9% و18.5% و10.4% على التوالي (68.8% في المجموع) باستثناء فرع "الخشب والفلين والورق)، الذي سجل معدل نمو بلغ 11.9% وهو أعلى معدل لهذا النشاط منذ سنة 2003، تعتبر وتائر نمو هذه الفروع الثلاثة الأكثر ارتفاعا في القطاع نظرا لمساهمتها في نمو

الصناعة بـ 58.0% و19.8% و17.0% على التوالي، مما يعني أن قرابة 95% من نمو الصناعة ينجم عن نشاط هذه الفروع الثلاثة لوحدها.

من جهة أخرى ارتفع نشاط الصناعة المعملية بـ 3.9% في سنة 2016، أي بوتيرة أكبر بقليل من الوتيرة المتوسطة للقطاع (3.8%)، لكن تشير معاينة هيكل الصناعة المعملية أن فرع "الصناعة الغذائية" يمثل لوحده 50.8% من قيمتها المضافة الجارية، ويساهم بواقع 70.6% في نموها.

8-2-2-7- الإنتاج الصناعي العمومي

تمثل الصناعة العمومية خارج المحروقات، في 2016، حوالي 50% من القيمة المضافة الكلية للصناعة خارج المحروقات، يبقى نشاط الفرع "الماء والطاقة" مهيمنا بحصة قدرها 37.5% من الثروة المنتجة سنويا (القيمة المضافة)، متبوعا بفرع "الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية" (23.3%) إذا كان النشاط في كل من الفروع "مواد البناء" (9.7%) و"الصناعة الغذائية" (10.2%) و"الصناعات المختلفة" (7.9%) وبدرجة أقل في "المناجم" (5.4%) لا يزال مهما نسبيا، عرفت نشاطات الفروع الأربعة المتبقية، لاسيما فروع "الخشب والفلين والورق" و"الجلود والأحذية" و"النسيج والملابس الجاهزة"، تناقصا في نسب حصصها من القيمة المضافة الكلية للصناعة خارج الحر وقات بصفة ملحوظة، لتنتقل من 3.8% في 2015 إلى 1.8% في 2016، نجم هذا التراجع أساسا عن أداء فروع "الماء والطاقة" و"المناجم والمحاجر" و"الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية" و"الصناعات المختلفة"، التي فقد نمو مؤشراتها 4.5 و6.8 و2.9 و19 نقطة مئوية على التوالي.

بالمقابل اكتسب مؤشر الإنتاج للصناعة المعملية (خارج "الماء والطاقة" و"المناجم والمحاجر") 0.7 نقطة مئوية، ليبلغ نموه 1.1%، لكنه يبقى ضعيفا جدا، يرتبط هذا النمو المسجل في نشاط الصناعة المعملية بالأداءات الجدية لفرعي "الكيمياء والمطاط والبلاستيك" و"الخشب والفلين والورق" التي اكتسب نموهما 14.4 و38.3 نقطة مئوية على التوالي، وبدرجة أقل بأداءات فرعي "الصناعات الغذائية" و"مواد البناء"، اللذان اكتسب نموهما 2.4 و1.4 نقطة مئوية على التوالي.

في فرع "الماء والطاقة" المهيمن بحصة قدرها 37.5% في القيمة المضافة الكلية للصناعة العمومية خارج المحروقات، ارتفعت مبيعات الكهرباء بنسبة 3.3% (55150 جيغاواط للساعة)، في تراجع بـ 5.3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015، وعرفت المبيعات من الغاز الطبيعي نفس التطور، إذ لم ترتفع إلا بـ 3.3%، لتبلغ 126.5 جيغا حرارية، مقابل معدلات أكثر ارتفاعا خلال الخمس سنوات الأخيرة، أخيرا وعلى عكس سنة 2015 أين

كان ارتفاع استهلاك الكهرباء من قبل الأسر في سنة 2016 في ارتفاع المبيعات لهذه الطاقة إلا بواقع 46.3% (مقابل 69.6% في سنة 2015)، ولم يساهم استهلاك الأسر للغاز إلا بواقع 59.7% مقابل 83.8% في سنة 2015.

8-2-2-8- الطلب

لم تفقد وتيرة توسع النشاط الاقتصادي الإجمالي سوى 0.4 نقطة مئوية (3.3% في 2016، مقابل 3.7% في 2015)، وذلك راجع إلى التوسع الكبير في الصادرات (7.96%، مقابل 0.6% في 2015) والانخفاض الحاد للواردات (-3% مقابل 6.4% في 2015)، مع تراجع نمو الطلب الداخلي الإجمالي بشكل ملحوظ في سنة 2016.

نجم التباطؤ في نمو الاستيعاب عن تباطؤ نمو الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، الذي انتقلت وتيرة توسعه من 5.7% في 2015 إلى 3.5% في 2016، وتباطؤ نمو الاستهلاك النهائي، الذي تراجع معدل نموه بـ 01 نقطة مئوية ليبلغ 2.6%.

نجم تراجع وتيرة نمو الاستهلاك النهائي أساسا عن تراجع وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، الذي فقد 1.8 نقطة مئوية ليبلغ 1.3%، مقابل 3.1% في 2015، في المقابل لم يفقد نمو الاستهلاك النهائي للأسر سوى 0.6 نقطة مئوية ليبلغ 3.3% مقابل 3.9% في 2015.

ترابطا مع تباطؤ نمو الطلب الداخلي الإجمالي بمكونيه الاثنين، انخفض إجمالي حجم الواردات بـ 3% للمرة الأولى منذ سنة 2011، يفسر هذا النمو السالب في الواردات بالورادات من السلع التي بلغ معدل انكماشها -3.9% مقابل توسع الواردات من الخدمات بنسبة 2.9%.

قائمة المراجع

- بنك الجزائر على الموقع الإلكتروني
- بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001-2010)، مجلة البشائر الاقتصادي، العدد الأول، 2014، جامعة أدرار، ص 37.
- خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12 جانفي 2016، جامعة الوادي، ص ص 25-26.
- عجه الجيلالي، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006م، ص 463.
- مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001، مجلة الباحث، ع1، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 05.
- [1] - Ministére de l'agriculture n) 00332 du République Algerienne démocratique et populaire. 18/07/2000. Stratigie de Mis en ceuvre de PNBA 2000, p04.
- من تحليل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (11).
- عبو عمر، عبو هدى، ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة الشلف، ص ص 5-6.
- خلوط فوزية، برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنمتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29 جامعة الجزائر، ص 104 بتصرف.
- مصالح رئاسة الحكومة، إحصائيات حول تطور التنمية سنة 2004، 2005، ص 02.
- بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (20012014) المركز الجامعي غليزان، ص 22.
- بشيكر عابد، مرجع سبق ذكره، ص 28.